حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد أكتوبر – ديسمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

تحليل سوسيولوجي لبعض آليات النوع الاجتماعي وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية دراسة ميدانية على عينة من السيدات الريفيات في محافظة الشرقية

محمد السيد شكر*

مدرس علم الاجتماع- كلية الآداب – جامعة بورسعيد

المستخلص:

يعد الاغتراب السياسي واحداً من أهم المفاهيم ذيوعاً في الحياة السياسية داخل المجتمع.

فعلاقة الأفراد بالنظم السياسية داخل المجتمع من المفترض أن تكون علاقة تواصل، وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة بين الأفراد وهذه النظم، أما إذا انفصلت هذه العلاقة بات من الواضح أن الأفراد داخل المجتمع سوف تنعزل وتشعر بالغربة السياسية، الأمر الذي دعا الباحث إلى أن يحاول فهم هذه الظاهرة ومعرفة العلاقة بين النوع الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى فئة مهمة من أفراد المجتمع وهي النساء الريفيات.

واستخدمت الدراسة أسلوب المسح الاجتماعي بالتطبيق على عينة من السيدات الريفيات في بعض قرى محافظة الشرقية، واستخدم الباحث مقياس مؤشرات الاغتراب السياسي واستمارة استبيان آليات النوع الاجتماعي وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية.

وتوصلت الدراسة إلى أن المرأة تعاني من تمييز نوعي من خلال إعلاء قيم الذكورة وتحديد الأدوار النوعية للأنثى مما أدى إلى تدني وضع الأنثى مما دفعها للعزلة والاغتراب السياسي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة:

يعد الاغتراب السياسي واحداً من أهم المفاهيم ذيوعاً في الحياة السياسية داخل المجتمع، فعلاقة الأفراد بالنظم السياسية من المفترض أن تكون علاقة تواصل وذلك لتحقيق الأهداف المشتركة بين الأفراد وهذه النظم، أما إذا انفصلت هذه العلاقة بات من الواضح أن الأفراد سوف تنعزل وتشعر بالغربة السياسية والعديد من الصور السلبية التي تعبر في مجملها عن الاغتراب السياسي.

والاغتراب السياسي تبرز أهميته في أنه يظهر في العديد من الصور والأشكال التي تسهم في تعطيل المجتمع وتطوره، وهذه الأشكال مثل العنف والتطرف السياسي واللامسؤولية تجاه المجتمع، الأمر الذي دعا الباحث إلى أن يحاول فهم هذه الظاهرة الاجتماعية السياسية ومعرفة العلاقة بين النوع الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى فئة مهمة من أفراد المجتمع وهي النساء الريفيات.

ويرى الباحث أن المبادرات الحالية للإصلاح السياسي تحمل في طياتها السعي لمعالجة الاغتراب السياسي لدى المرأة، فقد طالبت هذه المبادرات أن تصبح المرأة أكثر فاعلية في الحياة السياسية وأن تصبح أكثر قدرة على المشاركة في مجريات الأمور داخل المجتمع، وأن تقوم النظم السياسية بتحقيق أهداف المرأة ولا تنعزل عنها، وأن تعاملها بمعايير عادلة وأن تحاول هذه النظم تعميق الثقة بينها وبين السيدات في المجتمع، لذلك فالبحث الحالي يواكب المتغيرات الجديدة في الحياة السياسية داخل المجتمع متخذاً من علم الاجتماع بنظرياته ومنهاجه وأدواته منحى لدراسة هذه الظاهرة لدى فئة مهمة من فئات المجتمع وهي النساء الريفيات.

مشكلة الدراسة:

يحاول العديد من المشتغلين بالسياسة والإعلام تصدير العديد من الصور التي تعكس أن المرأة الريفية تشارك في الحياة السياسية بمجرد تصويتها في بعض الانتخابات أو الاستفتاءات ولكن في الحقيقة مفهوم الاغتراب السياسي أشمل وأوسع من مجرد هذه الصور الشكلية للمشاركة السياسية، وذلك لأن هذه المشاركة قد تكون بدافع الخوف فقط من الغرامات المالية أو قد تكون لإرضاء الزوج أو الأب الذي يرغب في دعم مرشح بعينه أو قد تكون بدافع الحاجة المادية حيث أن بعض المرشحين يقومون بدفع مبالغ مالية نظير التصويت لصالحهم، وبالرغم من أن نسبة السيدات المتعلمات في الريف قد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة إلا أن الباحث باعتباره يعيش في الريف لاحظ أن التنشئة الاجتماعية التي تعلي من القيم الذكورية وترسخ لدى الأنثى طبيعة أدوارها التقليدية وتعودها على الاستسلام للآخر وطاعته نظير توفير احتياجاتها الأساسية وتوفير الحماية لها وبالتالي تنعكس كل هذه الصور حتى على النمط الفكري لدى المرأة المتعلمة مما يدفعها للاغتراب والانسحاب من الحياة السياسية.

والاغتراب السياسي بوصفه نتيجة لمقدمات سبقته تصبح الدراسات خالية من الهدف والمضمون حال عدم تتبع هذه المقدمات أو بعضها، وفي ضوء ذلك سوف تتناول هذه الدراسة العلاقة بين آليات النوع الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية الأمر الذي يعمل على تقديم إطاراً وصفياً لظاهرة الاغتراب السياسي لدى هذه الفئة المهمة في المجتمع، والذي قد يساعدنا على فهم هذه الظاهرة، وتتمثل آليات النوع الاجتماعي التي تتبناها الدراسة في الآتي:

١- التنشئة الاجتماعية وما يرتبط بها من قيم وعادات وتقاليد تنقلها الأسرة إلى أبنائها ذكوراً وإناثاً.

٢- الثقافة الشعبية والموروثات الثقافية السائدة في المجتمع المصري والتي تعمل على تكريس الوضع المتدني للمرأة واغترابها سياسياً واجتماعياً.
٣- نمط التعليم وما يرتبط به من قيم ثقافية، ومدى تأثيرها على مستوى مشاركة المرأة المصرية بوجه عام والريفية بشكل خاص في واقع الحياة المصرية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في تساؤل محوري ورئيسي: ما الدور الذي تؤديه آليات النوع الاجتماعي في اغتراب المرأة الريفية سياسيا؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أهمية الموضوع الذي تقوم بدراسته وهو الاغتراب السياسي والعينة المستهدفة وهي المرأة الريفية، وتتلخص أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

أولاً: أهمية عينة الدراسة وهي المرأة الريفية، فدراسة المرأة أصبحت لها صدارة في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، حيث أن دراسة هذه الفئة أمر من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الكيفية التي يتم بها التعامل مع مشكلات المرأة الريفية المختلفة وذلك بغرض إدماج هذه الفئة الكبيرة من المجتمع في خطط التنمية والإصلاح والتي تسعى إلى تطور المجتمع وتقدمه.

ثانياً: الاغتراب السياسي له تأثير سلبي على المرأة الريفية وعلى المجتمع، فالاغتراب السياسي كما أشارت البحوث والأدبيات السابقة على البحث الحالي يلعب دوراً مهماً في ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية مثل السلبية السياسية والعنف والتطرف الديني والسياسي، وكل هذه المشكلات قد تعيق المجتمع وتقف حائلاً ضد تحقيق أهدافه، الأمر الذي يترتب عليه تعطيل خطط التنمية الاجتماعية، لذلك فدراسة هذه الظاهرة سوف تمدنا بالفهم والمعرفة لأبعاد هذه الظاهرة الأمر الذي قد يساعدنا في التغلب عليها، وتتمثل مؤشرات الاغتراب السياسي في ثلاثة مؤشرات وهي (اللامعنى، اللامعيارية وفقدان الثقة السياسية، اللاقوة والعزلة السياسية) سيتم توضيح هذه الأبعاد في موضع لاحق في الاتجاهات النظرية.

ثالثاً: انصبت غالبية الدراسات السوسيولوجية التي تناولت قضايا المرأة على دراسة الأدوار النمطية أو التقليدية للمرأة مما يزيد من أهمية الدراسة ويجعلها من الدراسات التي يمكن أن تثري التراث السوسيولوجي الخاص بدراسات الاغتراب السياسي لدى المرأة، كما أن الباحث لم يجد دراسة اجتماعية واحدة تناولت ظاهرة الاغتراب السياسي لدى المرأة.

أهداف الدراسة:

في ضوء الاعتبارات السابقة التي أوضحناها من خلال أهمية تناول موضوع الدراسة، يمكن إجمال أهداف الدراسة على النحو التالي:

١- الكشف عن أهم مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية.
٢- الكشف عن الدور الذي تلعبه بعض آليات النوع الاجتماعي في اغتراب المرأة الريفية سياسياً، وذلك على النحو الآتي:

أ – دور التنشئة الاجتماعية وما يرتبط بها من قيم وعادات في اغتراب المرأة الريفية سياسياً.
ب – الدور الذي تلعبه الثقافة الشعبية في اغتراب المرأة الريفية سياسياً.
ج – نمط التعليم وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية.

٣- الكشف عن العوامل التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية.

تساؤلات الدراسة:

يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات المهمة التي يحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة وتتمثل هذه التساؤلات في الآتي:

١- ما أهم مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية؟

٢- ما الدور الذي تلعبه آليات النوع الاجتماعي في الاغتراب السياسي للمرأة الريفية؟

ويتفرع من هذا التساؤل:

أ – ما الدور الذي تلعبه التنشئة الاجتماعية في اغتراب المرأة الريفية سياسياً؟

ب – ما الدور الذي تلعبه الثقافة الشعبية في اغتراب المرأة الريفية سياسياً؟

جـ - ما العلاقة بين نمط التعليم والاغتراب السياسي للمرأة الريفية؟

٣- ما أهم التوصيات والمقترحات التي يمكن من خلالها مواجهة ظاهرة الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية؟

مفاهيم الدراسة:

تعتبر مفاهيم الدراسة ذات أهمية بالغة لموضوع الدراسة؛ ولذا فإن عرض المفاهيم التي ستستخدمها الدراسة يتضمن الجانب النظري الذي ستعتمد عليه. والمفاهيم من زاوية أخرى لها قوة إرشادية في كيفية تحليل المادة العلمية التي تجمعت من خلال العمل الميداني[١]. وكلما اتسم المفهوم بالتحديد والدقة، سهل إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون اختلاف حولها[٢]. ويساعد تحديد المفاهيم كذلك في إثراء الجانب النظري، ويمثل عنصراً أساسياً في بناء النظرية[٣]. ولا يسهم تحديد المفاهيم في التعبير عن المعاني والأفكار، وإثراء الجانب النظري فحسب، ولكنه على حد تعبير "رايت ميلز" يسهم في إثراء البحث وترشيده، ومن ثم إنارة الطريق للباحث للتعبير عن أفكاره حول الواقع الاجتماعي[٤]. وتتمثل مفاهيم الدراسة فيما يلي:

(١) مفهوم النوع أو النوع البيولوجي Sex:

مفهوم النوع لا يختلف عليه كثير من الباحثين وذلك بما أنه مفهوماً يستند إلى الصفات والخصائص الجنسية للفرد، أي الخصائص الناتجة عن الجانب البيولوجي. فهو مفهوم مرتبط بالناحية البيولوجية الطبيعية ومن ثم فهو ذو صفة عالمية لا تخضع لمحددات ثقافية ولا تكون عرضة للتغير[٥].

ويشير مفهوم النوع إلى "الفروق الجسمية بين الجنسين تبعاً للاختلافات القائمة بينهم من حيث الشكل والتركيب الجسمي، وترجع هذه الاختلافات في أصلها إلى التركيب الدقيق للخلايا لكل من الذكر والأنثى". وتظهر هذه الاختلافات بشكل أدق في الوظائف الفسيولوجية والتركيب الكيميائي للسوائل العضوية[٦]. ويتم تحديد الجنس الوراثي من خلال الكروموسومات، وما يكتسبه الجنين أثناء نموه عن طريق الجنس الهرموني، الذي تشكله نسب هرمونات الذكورة إلى هرمونات الأنوثة والتي تتلاءم طبيعيا مع الجنس الوراثي للفرد. فتوجد في كل من المرأة والرجل هرمونات الذكورة والأنوثة معاً، ويتقارب هذان النوعان كيمياوياً (مع وجود الهرمونات الأخرى أيضاً) للوصول إلى النضج الجنسي، وإن كان هناك فروق بين الجنسين في نمط ودرجة الربط، وفروق في التأثيرات البنيوية فهي للهرمونات في الخلايا التي تربط بها. وهكذا فالفروق بين الرجال والنساء تعد أساساً عند الحتمية مسألة هرمونات[٧].

ويعرف النوع على أساس أنه "الفروق البيولوجية الطبيعية فيما ما بين الذكر والأنثى، وهي فروق تولد مع الإنسان ولا يمكن تغييرها، ووجدت من أجل أداء وظيفة

معينة". فنوع المولود يتم تمييزه لحظة الولادة من خلال الأعضاء الذكرية أو الأنثوية، وهذه الأعضاء وجدت لأداء وظائف معينة[٨].

التعريف الإجرائي للنوع البيولوجي:

يتفق الباحث مع مفهوم "عصمت محمد حوسو" عن النوع البيولوجي والذي أشار إليه بما أنه "الاختلافات البيولوجية والفسيولوجية والنفسية بين الجنسين فما يتعلق باختلاف الكروموسومات والهرمونات، والأعضاء الجنسية الداخلية والخارجية". كما اعتبرت الجنس مفهوماً يشير إلى الفروق البيولوجية بين الجنسين التي يتم تمييزها من خلال الأعضاء التناسلية الخارجية.

(٢) مفهوم النوع الاجتماعي Gender :

مع بدايات إقحام النظام العالمي الجديد نفسه في مجال الشئون الاجتماعية، بدأت الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المتخصصة سواء للثقافة (اليونسكو) أو المتخصصة بشئون المرأة (اليونيفم) أو الطفولة (اليونيسيف)، تتجاوز حدود عملها في تقديم المساعدات المالية، واتجهت إلى مجال التنظير وسن القوانين الاجتماعية عبر إصدار وثائق دورية في شتى المجالات الاجتماعية، ومن خلال هذه الوثائق يتم توحيد النظم الأخلاقية والاجتماعية للعالم بأسره على منظومة واحدة. وكان من أهم هذه المواثيق مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة الذي لم يكن سوى مرحلة من مراحل التقديم التدريجي لمصطلح (Gender) في الدول العربية، حيث ورد فيه مصطلح (جندر) في نحو خمسين موضعاً، كبديل عن كلمة (الجنسين)، فكان استخدامه في إطار المناداة بإلغاء الفروق واللامساواة بين الرجال والنساء[٩].

كما أن بعض المهتمين بهذا المفهوم يرون بأنه يعني تحديد الأدوار الاجتماعية للجنسين والتي يتم تقسيمها حسب منظومة المجتمع الثقافية والاجتماعية والسياسية في حقبة زمنية معينة[١٠].

ويشير مصطلح النوع الاجتماعي إلى ما تم تشكيله اجتماعياً من خلال السلوكيات المكتسبة، اجتماعياً والتوقعات المرتبطة بالإناث والذكور، ومن خلال ما تفسره وتوضحه كل ثقافة عن الفروق البيولوجية بين النساء والرجال في مجموعة من التوقعات الاجتماعية حول السلوكيات، والأنشطة الملائمة، والحقوق المختلفة، والأصول والقوة التي يمتلكها الرجال والنساء مثل العرق والطبقة[١١].

وترى "عصمت محمد حوسو" أن مفهوم النوع الاجتماعي يعد "شكلاً مهما من أشكال التجرج الاجتماعي الطبقي، وهو عامل محدد للفرص المتاحة للجنسين في أي مجتمع. كما إنه يعكس الأدوار الاجتماعية للجنسين في المؤسسات الاجتماعية المختلفة بدءاً من المنزل؛ حتى مراكز صنع القرار. ويتطور النوع الاجتماعي من خلال قيم ومعتقدات المجتمع، ومن خلال طريقته في تنظيم الحياة الاجتماعية. فهو مبني اجتماعياً، ويختلف من ثقافة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر[١٢].

ويعتبر مفهوم النوع الاجتماعي دينامي قابل للتغيير من مجتمع إلى آخر؛ وذلك بتغير ثقافاته وتعبيراته الاجتماعية، بل إن هذا المفهوم قد يتغير داخل المجتمع نفسه، وهو ما يعني أن مفهوم الجندر يرتبط ارتباطاً أساسياً بالمنظومة الثقافية للمجتمع ولعاداته وتقاليده وأفكاره وقيمه، وهو ما يعني كذلك أن جميع ما يفعله الرجال والنساء وكل ما هو متوقع منهم فيما عدا وظائفهم الجسدية المتمايزة جنسياً، يمكن أن يتغير بمرور الزمن، وتبعاً للعوامل الاجتماعية والثقافية المتنوعة. وتعرف "منظمة الصحة العالمية" النوع الاجتماعي على أنه: المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية[١٣].

كما أن "البنك الدولي" للنوع الاجتماعي في تقريره عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعرفه بأنه "مجموعة من السلوكيات والمفاهيم المرتبطة بالإناث والذكور، والتي ينشئها وينشرها المجتمع. وبما أن المجتمعات والثقافات تحول الفوارق بين الإناث والذكور إلى مجموعة من المفاهيم الاجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تعد ملائمة، نجد النوع الاجتماعي هو حزمة آليات اجتماعية تقرر فرص الإنسان وتحدد مشاركته في المجتمع(١٤).

وتشير "شيرين شكري" للنوع الاجتماعي بوصفه "مفهوماً أنجز فصلاً عاماً بين الثابت والمتغير في العلاقة ما بين الرجل والمرأة"، فإذا كانت البيولوجيا موضوعاً ثابتاً لا يتأثر بالإرادة الإنسانية، فإن الأدوار الاجتماعية التي تنتجها العناصر المادية والمعنوية بالمجتمع – أي علاقات القوة – ليست تلقائية وإنما هي منظمة حسب الثقافات المختلفة، وبهذا المعنى هي قابلة للتغير بحسب هذه الثقافات السائدة في زمن معين وفي مكان معين. وهذه النظرة الجديدة للنوع الاجتماعي بوصفه نوعاً اجتماعياً وليس طبيعياً، هي التي تسمح بتصور دقيق للتغير الذي يمكن أن يحدثه من أجل تنمية مستدامة في المجتمع(١٥).

كما تشير "عزة شرارة بيضون" للنوع الاجتماعي بوصفه "مركب ثقافي – اجتماعي يظلل عملية التنشئة الاجتماعية في كل مراحلها ويحكم أوجه تجلياتها، وبما أننا نولد في ظل هذا المركب الثقافي – الاجتماعي نجده يفرض علينا الخضوع لترتيباته، ومع ذلك نجد أن تجسيد وجوده هو أيضاً مرهون بالأفراد أنفسهم الذين يعيدون إنتاجه في جزيئات سلوكهم اليومي وفي تفاعلاتهم مع الآخرين، وفي اتجاهاتهم وخياراتهم، في قبولهم أو في نقضهم لترتيباته(١٦).

التعريف الإجرائي للنوع الاجتماعي:

عملية متعددة ومتغيرة الآليات الاجتماعية، فهي تتضمن بلورة التصورات والممارسات الاجتماعية حول مفاهيم الرجولة والأنوثة لدى كل من المرأة والرجل، كما تتضمن تشكيل الأدوار الاجتماعية المنوط لكل منهما القيام بها. وذلك وفقاً لمحددات اجتماعية رسخها المجتمع بدءاً من الأسرة وامتداداً للمؤسسات التكميلية وآلياتها المختلفة. والتي تؤثر بشكل مباشر في حصول المرأة على قدر متدن من الحقوق الاجتماعية الأساسية لها.

(٣) مفهوم الاغتراب Alienation:

رغم كثرة ما كتب حول موضوع الاغتراب وكثرة تضارب الآراء حوله، فإن مفهوم الاغتراب مازال غامضاً وعلى الرغم من كثرة هذه التعريفات وتباينها في أسلوب المعالجة فإن كل المحاولات التي بذلت حتى الآن تبين أن الاغتراب يشير إلى العزلة أو والعجز عن التلاؤم، والإخفاق في التكيف مع ما يدور من متغيرات في المجتمع، واللامبالاة وعدم الشعور بالانتماء، مما أدى إلى انعدام الشعور بمغزى هذه الحياة، وقد عرّف ولمان الاغتراب: تدمير وانهيار العلاقات الوثيقة، وتمزّق مشاعر الانتماء للجماعة الكبيرة، كما في تعميق الفجوة بين الأجيال، أو زيادة الهوة الفاصلة بين الجماعات الاجتماعية عن بعضها البعض الآخر(١٧). والمغترب لا يفقد نفسه فحسب بل يفقد نفسه بوصفه موجوداً نوعياً له خصائص النوع الإنساني وهو إذ يغترب فإنما يغترب عن إخوانه في الإنسانية ومن ثم يفقد تلقائيته ومعها مرح الحياة أي يفقد وجوده الحيوي ولا يشعر بهويته بل باستئصالها وبتشيؤه وبأنه يمضي في الحياة على نحو لا إنساني(١٨). يشير (كينستون Keniston) إلى أن المغتربين لا يشعرون بعدم الثقة بأنفسهم فحسب بل بالطبيعة الإنسانية وأن رفضهم يتسم

بالعنف والمرارة بأنفسهم وأنهم يصفون أنفسهم بأنهم غير مقبولين اجتماعياً ويشعرون بالعنف والعدوانية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين(١٩).

كما أن مفهوم الاغتراب يشير إلى ما يلي:

١ - شعور بالوحدة والغربة، وانعدام علاقات المحبة والصداقة مع الآخرين من الناس.

٢ - انفصال الفرد عن الذات الحقيقية بسبب الانشغال العقلي بالمجردات وبضرورة مجاراة رغبات الآخرين وما تمليه النظم الاجتماعية(٢٠).

مراحل ظاهرة الاغتراب:

١ - مرحلة التهيؤ للاغتراب : بداية هذه المرحلة تأتي من عدم معرفة الفرد لما يرغب فيه أو ما يفعله، من هنا فإن مرحلة التهيؤ للاغتراب تتضمن مفهوم" فقدان السيطرة ببعديه المتمثلين في سلب المعرفة وسلب الحرية ومفهومي فقدان المعنى والمعيارية على التعاقب(٢١)، وعندما يشعر المرء بالعجز أو فقدان السيطرة إزاء الحياة والمواقف الاجتماعية وانه لا حول له ولا قوة فلابد أن تتساوى معاني الأشياء لدية بل وان تفقد الأشياء معانيها أيضا وتبعا لذلك فلا معايير تحكمه ولا قواعد يمكن أن ينتهي إليها(٢٢).

٢ - مرحلة الرفض والنفور الثقافي: وهي المرحلة التي تتعارض فيها اختبارات الأفراد مع الأحداث والتطلعات الثقافية وهناك تناقض بين ما هو واقعي بين ما هو مثالي وما يترتب عليه من صراع الأهداف. وفي هذه المرحلة يكون الفرد معزولا على المستويين العاطفي والمعرفي عن رفاقه إذ ينظر إليهم باعتبارهم غرباء وعند هذه النقطة يكون مهيأ للدخول في المرحلة الثالثة.

٣ – مرحلة تكيف المغترب: أو العزلة الاجتماعية بأبعادها المتمثلة في "الإيجابية بصورتيها المتمثلين في المجاراة المغتربة أو التمرد والثورة"(٢٣).

ويجد المتتبع لتاريخ الاغتراب عبر العصور المختلفة أنه قد مر بثلاث مراحل كالآتي:

أ – المرحلة السابقة لهيجل:

فنجد أن من أهم المفكرين الذين تناولوه قبل هيجل هو "جان جاك روسو" حيث أشار إلى المفهوم القانوني للاغتراب، مؤكدا على مسألة التنازل أو التخلي، حيث يتنازل الأفراد عن بعض أو كل حقوقهم وحرياتهم للمجتمع، وذلك بحثاً عن الأمن الاجتماعي في إطار المجتمع. وفي كتابه العقد الاجتماعي يتحدث "روسو" عن الاغتراب ليشمل معنيين: الأول إيجابي، والثاني سلبي. ففي المعنى الإيجابي قصد "روسو" بالاغتراب تلك العملية التي من خلالها يقدم كل شخص ذاته للجماعة لتكون تحت توجيه الإرادة العامة، وتصبح جزءاً من الكل، وبذلك يكون الاغتراب هنا عاماً، يضع فيه الإنسان ذاته من أجل هدف كريم للجماعة. أما المعنى السلبي، فينتقد فيه "روسو" الحضارة والمجتمع، حيث يرى "روسو" أن الحضارة قد سلبت الإنسان ذاته وجعلته عبداً للمؤسسات الاجتماعية التي أنشأها وكونها، وأصبح تابعاً لها وبذلك يحدث الاغتراب(٢٤).

ويأتي "شيلر" (١٧٩٥) متأثرا بالمعنى السلبي للاغتراب عند "روسو" حيث تناول موضوع الاغتراب عند الإنسان الحديث الذي يعاني الغربة والانفصال في ظل ظروف لا إنسانية تلك التي تمخضت عن الثورة الصناعية وأصبحت تهدد الإنسان كثيراً، الأمر الذي ينعكس في داخل المجتمع، في شكل فوضى أخلاقية بسبب الحضارة(٢٥).

ب – المرحلة الهيجلية:

فيعد "هيجل" أول من استخدم في فلسفته مصطلح الاغتراب استخداماً منهجياً مقصوداً، وقد تحول الاغتراب على يديه إلى مصطلح فني ومفهوم دقيق، ومن هنا اعتبره الباحثون أبا للاغتراب، إذ أنه رفع المصطلح إلى مرتبة الأهمية العلمية.

واستخدم "هيجل" مصطلح الاغتراب للإشارة إلى علاقة انفصال أو تنافر، كتلك التي قد تنشأ بين الفرد والبنية الاجتماعية(٢٦).

ثم جاء "كينستون" فيرى أن: المناضل الثوري، والسلبي الانسحابي كلاهما مغترب، كذلك الفنان المنعزل عن عالمه ليبدع عالماً جديداً، والعصابي الذي يعيش في عالم وهمي كلاهما مغترب أيضاً، لكن شتان ما بين الصيغتين، إحداهما بناءة والأخرى هدامة.

فإذا اختار الفرد التواؤم سلاماً مع الآخرين على حساب فرديته من خلال التنازل عن ذاتيته أو إذا انسحب عجزاً وسلبية، كان اغترابه مدمراً، أما إذا انتمى إلى غيره من بني الإنسان، حتى وإن كان انتماؤه لمن يتخذ منهم مثلاً عليا وإن كان لا يعرفهم بطريقة مباشرة مثل الكتاب والفنانين والعلماء، فإن اغترابه في هذه الحالة بناء، وإذا ساير مجتمعه بلا وعي في رضا ساذج بالواقع بحيث تضيع هويته، ويفقد قدراته الداخلية الخلاقة، فإن اغترابه مدمراً. أما إذا اختلف وارتبط ارتباطاً وثيقاً بقيم مجتمعه الأصيلة أو بالقيم التي قامت عليها حضارة الإنسان فاغترابه بناء. وإن كان اغترابه شعوراً دائماً بالملل وافتقاد المعنى والغرض من الحياة فاغترابه مدمراً، أما أن تموضع في إنجاز أو صمم على فكرة أو هدف يحقق به ذاتيته، فاغترابه بناء(٢٧).

جـ - مرحلة ما بعد هيجل:

في هذه المرحلة بدأ مصطلح الاغتراب ينسلخ من بعديه (السلبي – الإيجابي) وأصبح يقصد به المعنى السلبي فقط أي التركيز على معنى واحد، هو المعنى السلبي تركيزاً طغى على المعنى الإيجابي، حتى كاد يطمسه، فغدونا لا نرى المصطلح إلا مقترنا بكل ما يهدد وجود الإنسان وحريته بالاستئصال أو التزييف، وأصبح الاغتراب وكأنه مرض أصيب به الإنسان الحديث، وعليه أن يقضي عليه ويبرأ منه. وهذا يعني أن مصطلح الاغتراب قد أخذ يفقد ما كان يتميز به عند هيجل خاصة من ازدواج في المعنى(٢٨).

المفهوم الإجرائي للاغتراب:

يشير إلى العجز عن التكيف مع ما يدور في المجتمع من متغيرات وذلك نتيجة لفقدان المعاني حول طبيعة هذه المتغيرات وبالتالي فقدان المعايير في الحكم على الأمور وفي هذه الحالة ينسحب وينعزل المغترب عن إخوانه في الإنسانية.

(٤) مفهوم الاغتراب السياسي political alienation:

يعد الاغتراب السياسي واحد من أكثر أنواع الاغتراب شيوعاً في المجتمع المعاصر بوجه عام، وتبدو مظاهره وتجلياته في العجز السياسي، الذي يشير إلى أن الفرد المغترب ليست لديه القدرة على أن يصدر قرارات مؤثرة في الجانب السياسي، كما يفتقر إلى المعايير والقواعد المنظمة للسلوك السياسي. حيث يعد الاغتراب السياسي من أشد أنواع الاغتراب خطورة في المجتمعات المعاصرة بوجه عام والمجتمعات العربية بوجه خاص وذلك لما ينتج عنه من إبعاد المرأة عن الأحداث السياسية الجارية دون أن يكون لها حول ولا قوة في معارضتها أو تغييرها لتجد المرأة نفسها مغتربة عاجزة عن أن تصدر قرارات مؤثرة في الجانب السياسي وفاقدة للمعايير والقواعد المنظمة للسلوك السياسي وليس لها دور في العملية السياسية(٢٩).

ويعرّف "محمد خضر عبد المختار" الاغتراب السياسي بأنه "شعور الفرد بالعجز إزاء المشاركة الإيجابية في الانتخابات السياسية، وكذلك الشعور بالعزلة عن المشاركة الفعالة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بمصالحه.

أما "طارق عبد الوهاب" فيعرّف الاغتراب السياسي على أنه "حالة من عدم الرضا عن الأوضاع السياسية القائمة، وعدم الثقة في المؤسسات السياسية، والإحساس بالعجز وعدم القدرة على التغيير"(٣٠).

ويعرّف "عاطف غيث" الاغتراب السياسي بأنه "شعور الفرد بالغربة عن حكومته والاعتقاد بأن السياسة يسيرها آخرون لصالح آخرين والشعور بأنه بلا قيمة في ذلك المجتمع"(٣١).

أما "أحمد فاروق" فيعرّف الاغتراب السياسي على أنه "شعور بالغربة عن الحكومة والمجتمع ومؤسسات النظام السياسي والشعور بأن السياسة والحكومة في المجتمع يسيرها آخرون لصالح آخرين طبقاً لمجموعة قواعد غير عادلة، وشعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يضعون له اعتبارا ولا يعملون له حساباً"(٣٢).

ويركز "بركات" في تحليله لطبيعة الاغتراب السياسي في المجتمعات المعاصرة على العلاقات بين الدولة والمجتمع، إذا أن الدولة تفرض هيمنتها على كل مجالات المجتمع ومن ثم تعطيل المجتمع المدني وحركته، وحرمان المواطن العربي من مختلف إمكانيات التعبير عن ذاته، والتعبئة في منظمات وحركات و جمعيات أهلية غير حكومية تكافح من اجل رفع الظلم وتجاوز حالة الاغتراب الإنساني وتحسين أوضاعة ومكانته .وفي ظل هذه الأوضاع وفق رأيه- يتحول المواطن العربي إلى كائن عاجز ومغترب عن ذاته والآخرين ومؤسسات مجتمعه، وبالتالي يتأصل الاغتراب السياسي لدية ويصبح خادما للدولة بدل أن تكون الدولة هي أداة وخادمة له ومهمشا وبعيدا عن ممارسة حقوقه الإنسانية، ومنها حق التصويت والمشاركة السياسية والتعبير عن أرائه الحقيقية والمستقلة(٣٣).

ويرى بعض علماء الاجتماع إلى أنه قد تكون الدوافع التي خلقت الإحساس بالاغتراب الاجتماعي هي نفسها الدوافع التي خلقت الإحساس بالاغتراب السياسي، لأن المفاهيم السياسية السائدة في المجتمع هي التي تسيطر بدورها على المفاهيم الاجتماعية. فيرى رنشون (Renshon) أن الاغتراب السياسي هو الحالة التي يصل فيها الفرد إلى الشعور بأنه غريب عن النظام السياسي، لأن هناك فجوة كبيرة في القيم بينه وبين النظام تتمثل في رفض معايير المجتمع وثقافته" ، حيث يرتبط الاغتراب في هذه الحالة بالشعور بعدم الانتماء. واهتم " وليم جامسون" بدراسة أسباب وآثار الاغتراب على السلطات السياسية وقدم تحليلا للعلاقات الدينامية بين الحكومة والجماعات المتآلفة التي تحاول إحداث تغيير اجتماعي عن طريق التأثير في السياسة العامة؛ أي أنه حاول الكشف عما إذا كانت هناك ثقة سياسية متبادلة بين الحكومة وتلك الجماعات وعما إذا كان فقدان الثقة هو المسئول عن شكل أو حالة العجز واللاقوة(٣٤).

فيعرف سيترين Citrin الاغتراب السياسي بأنه من أشكال التعاسة Unhappiness من الحياة السياسية داخل المجتمع، فالمغترب سياسياً يشعر بالسخط والعجز وعدم الرضا والمعارضة للنظم السياسية القائمة خلافاً للموالي للنظم السياسية حيث يشعر الأخير بمشاعر إيجابية تجاه هذه النظم(٣٥).

المفهوم الإجرائي للاغتراب السياسي:

يرى الباحث أن الاغتراب السياسي هو حالة من العزلة والإحجام عن أي مشاركة في الحياة السياسية، وهذه الحالة ناتجة عن الجهل السياسي وافتقاد المعايير السياسية وبالتالي يصاب الفرد بانعدام القدرة السياسية، ويرى الباحث أن هذه المؤشرات أو المظاهر المختلفة للاغتراب السياسي بالنسبة للمرأة الريفية وبما يكون لها علاقة ببعض آليات النوع الاجتماعي، وهذا ما ستكشف عنه الدراسة الحالية، وتختلف الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات التي تناولت الاغتراب السياسي في أنها تتناول أسباب الاغتراب السياسي للمرأة

الريفية من منظور مختلف، لأن معظم الدراسات الأخرى تتناوله كنتيجة لفقدان الثقة في النظام السياسي، أما الدراسة الراهنة تنظر للاغتراب السياسي كنتيجة للممارسات المرتبطة بالنوع الاجتماعي منذ مراحل التنشئة الاجتماعية الأولى وبالتالي تنفصل المرأة الريفية عن الواقع السياسي وتفقد ثقتها من ذاتها قبل أن تفقدها في النظام السياسي.

الاتجاهات النظرية للدراسة:

١ – النظرية التفاعلية الرمزية:

تعد التفاعلية الرمزية إحدى النظريات السوسيولوجية الأساسية المعاصرة، وينهض هذا المنظور على أسس فلسفية ونفسية. وتهتم التفاعلية الرمزية بتحليل الأنساق الاجتماعية الصغرى، فهي تدرس الأفراد في المجتمع ومفهومهم عن المواقف، والمعاني، والأدوار، وأنماط التفاعل، وغير ذلك من الوحدات الاجتماعية الصغرى[٣٦].

وطبقاً لمفهوم التفاعلية لا يعد الفرد شخصية ثابتة ساكنة بل ديناميكية وفاعلة ومتغيرة. والفعل الاجتماعي لا يكون نتيجة التفاعل الاجتماعي فقط، بل ينتج أيضاً داخل الفرد بمعنى أن الأفكار والقيم والاتجاهات التي لدى الفرد تؤثر في أفعاله وتفاعله مع الآخرين. كما أن الأفراد يسلكون ويفعلون طبقاً للأفكار التي لديهم عن أنفسهم والآخرين[٣٧]. وتركز نظرية التفاعلية الرمزية على الفرد كعنصر اجتماعي. ومن ثم تعني هذه النظرية بالتعمق في فهم عمليات السلوك الإنساني الاجتماعي والمعاني الكامنة وراءه[٣٨].

ويعد "تشارلز" من أبرز ممثلي التفاعلية الرمزية، ويرى أن مهمة علم الاجتماع هي دراسة العلاقة بين الذات "self" والمجتمع "society" عن طريق تحليل التصورات التي توجد لدى الناس عن بعضهم البعض[٣٩]. ويرى "كولي" أن الذات والعقل لا تولد مع الإنسان، وإنما يتم تشكلها ونموها من خلال عملية التفاعل مع الآخرين، ويُعرف التفاعل بأنه سلسلة متبادلة من الاتصالات بين فرد وفرد أو بين فرد مع جماعة أو جماعة مع جماعة[٤٠].

ويُعرّف التفاعل الاجتماعي بأنه ذلك التأثير المتبادل بين سلوك الأفراد والجماعات من خلال عملية الاتصال، حيث أن التصوير البسيط للتفاعل الاجتماعي يقصد به ما ينبع عن الطبيعة البشرية من تأثير متبادل بين القوى الاجتماعية، والثقافة ذاتها هي نتاج للتفاعل الاجتماعي[٤١].

وتفترض التفاعلية الرمزية أن المعرفة التي يتحصل عليها الفرد لا تنشأ من فراغ بل هي محصلة لتفاعلات بينه وبين البيئة الخارجية، متمثلة في تجارب وخبرات ومواقف اجتماعية متباينة، ومن خلال هذه المواقف يمكن للفرد أن يسبر أغوار الذات، وأن يبني تفسيرات مقنعة حيال العالم الخارجي[٤٢].

وبذلك تعتمد الذوات "Selves" على الثقافة وتأثرها بالسياق الاجتماعي والخبرات التي تكتسبها من خلال التفاعل الاجتماعي، وتتطور الذات وتنمو من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي[٤٣]. إذ يرى "جورج هربرت ميد" أن الذات لا يولد بها الشخص وإنما تتكون عن طريق الخبرة والنشاط الاجتماعي[٤٤].

وتتحدد لدى الفرد الاتجاهات والقيم والأهداف عن طريق الثقافة، حيث أن بما تحدده الثقافة من أهداف مسموح بها – أو غير مقبولة – تحدد بالتالي مسارات الطموح الشخصي عند الفرد كما تحدد مسارات حياته بأكملها، وهي بذلك تشكل بوجه عام طريقتهم ونظرتهم العامة للحياة[٤٥]. ولا يمكن للثقافة أن تشكل الشخصية وتصوغها وتتبلور فيها إلا عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية. ويذهب "فردريك الكن" إلى أن التنشئة الاجتماعية هي

تلك العملية التي يتعلم بها الفرد كيف يصبح عضواً وظيفياً في المجتمع، ويتعلم الوظائف التي تفرضها عليه ثقافته من التفاعل مع الآخرين، والفرد يستدمج هذه الثقافة في شكل مجموعة من الرموز المنظمة ذات الدلالة [٤٦].

ويوجد اتفاق في معظم الأحوال على أن مصطلح "الذات" في علم الاجتماع مستمد من فلسفات كل من تشارلز كولي، ووليام جيمس، وجورج ميد، وأن هذا المصطلح يمثل أساس التفاعلية الرمزية، وهو يوضح القدرة التأملية والاسترجاعية للبشر على أن ينظروا لأنفسهم كأشياء أو موضوعات يخضعونها لتفكيرهم، فالذات على حد رأي "ميد" هي التي تجعل المجتمع البشري المتميز ممكناً[٤٧]. ويتكون مفهوم الذات من أفكار الفرد الذاتية المنسقة المحددة الأبعاد عن العناصر المختلفة لكينونته الداخلية والخارجية، وتشمل هذه العناصر المدركات والتصورات التي تحدد خصائص الذات، كما تنعكس إجرائياً في وصف الفرد لذاته وكما يتصورها هو "الذات المدركة" "Perceived Self" والتصورات التي تحدد الصورة التي يعتقد أن الآخرين يتصورونها، والتي يتمثلها الفرد من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين "الذات الاجتماعية" "Social Self"[٤٨].

ويميز "ميد" بين وجهين للذات، الأنا (I) مقابل الذات الاجتماعية (Me)، وتعني الذات الاجتماعية مجموعة الاتجاهات المكتسبة والمنظمة، والمرتبطة بتصور الإنسان لذاته بتأثير الآخرين، وبهذا يتضمن معناها السلوك الموجه بما هو اجتماعي ثقافي. وبهذا تنعكس الذات الاجتماعية نتيجة عملية التنشئة[٤٩]. حيث تتم تنشئة الذكور والإناث في المجتمع بحيث يكون لكل منهما أدواره الخاصة به، ويتم تأكيد هذه الأدوار من خلال عمليات التفاعل التي تتم داخل المجتمع. ففي عملية التنشئة الاجتماعية تتم تنشئة الذكور على الاستقلال والسيادة والعمل، بينما تتم تنشئة الإناث على التبعية والخضوع والاستسلام، ومن ثم ينظر إلى المرأة على اعتبار أنها في منزلة أقل وأدنى من منزلة الرجل[٥٠].

ونخلص مما سبق إلى عدد من القضايا المحورية يمكن إيجازها على النحو التالي:

١- التفاعل هو محور العلاقات الاجتماعية، وهو يقوم على الفهم العقلي للرموز والأحكام القيمية، وهو الذي يُمكن الإنسان من التواصل مع الآخرين وأن يُقيم علاقات اجتماعية ونظماً اجتماعية ومجتمعاً[٥١].

٢- طبقاً لمفهوم التفاعلية لا يعد الفرد شخصية ثابتة وساكنة بل ديناميكية وفاعلة ومتغيرة، وتفترض التفاعلية أن الأفراد يسلكون ويفعلون طبقاً للأفكار التي لديهم عن أنفسهم والآخرين[٥٢].

٣- تفترض التفاعلية الرمزية أن المعرفة التي يتحصل عليها الفرد لا تنشأ من فراغ، بل هي محصلة لتفاعلات بينه وبين البيئة الخارجية، متمثلة في تجارب وخبرات ومواقف اجتماعية متباينة، ومن خلال هذه المواقف يمكن للفرد أن يسبر أغوار الذات وأن يبني تفسيرات مقنعة حيال العالم الخارجي[٥٣].

وتمثل التفاعلية الرمزية إطاراً مرجعياً للدراسة الحالية، فالمرأة الريفية تعيش في عالم مليء بالأحداث والأفعال والنظم والقيم والعادات والتقاليد والأساليب المتنوعة من التنشئة، فمن خلال التفاعلية يمكن معرفة تأثير المحيط الاجتماعي والثقافي على الاغتراب السياسي للمرأة الريفية.

٢ – الاتجاه النسوي :

يعد مصطلح نسوية "Feminist" من أكثر المصطلحات إثارة للجدل في القرن العشرين، وهو مصطلح يشير إلى كل من يعتقد بأن المرأة تأخذ مكانة أدنى في المجتمعات التي تضع الرجال والنساء في تصانيف اقتصادية أو ثقافية مختلفة. وتصر النسوية على أن هذا الظلم ليس ثابتا أو محتوما، وأن المرأة تستطيع أن تغير النظام الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي عن طريق العمل الجماعي(٥٤). وتهدف النسوية إلى أن تنال المرأة موقعاً أفضل مما هي عليه وأن يصبح لها كيان مستقل، كما تسعى إلى التعبير عن رؤاها في ظل مجموعة من المعايير والأخلاقيات الخاصة بها، وذلك من خلال موقف نقدي لكل ما يتصل بوضع المرأة(٥٥).

وقد صك مصطلح "Feminisme" لأول مرة في فرنسا عام ١٨٨٠م، وظهرت كلمة "Feminism" في الولايات المتحدة الأمريكية في العشرة الأوائل من سنوات القرن العشرين، ولم تمض عشرة سنوات أخرى حتى بدأ استخدام مصطلح "نسوي" في مصر ليدل على المصطلح الإنجليزي "Feminist". والتعريف الأساسي المستقي من خبرات المصريات كنسويات في القرنين التاسع عشر والعشرين يشمل وعيهن بالمعوقات التي وضعت أمام النساء بسبب كونهن إناث، كما يشمل محاولاتهن لإزالة تلك المعوقات وتطوير منظومة النوع الاجتماعي لتكون أكثر إنصافاً تشتمل على أدوار جديدة للنساء(٥٦).

ولقد مرت الحركة النسوية أثناء تطورها التاريخي بعدة مراحل يطلق عليها "الموجات النسوية" وأهمها موجتان أساسيتان، تمخضت عنهما ثلاث مدارس فكرية هي الليبرالية، والاشتراكية، والراديكالية(٥٧).

وتتصل الفكرة الرئيسية في النسوية الليبرالية بعملية التنشئة الاجتماعية والمؤسسات القائمة عليها، فمن خلال التنشئة الاجتماعية يؤدي الأفراد نمطاً معيناً من السلوك والأدوار، بحيث يصبح هذا السلوك مكملاً لهويتهم. إذ يتعلم الذكور التنافس أما الإناث فيتعلمن الخضوع والطاعة، وبهذا تصبح الأدوار النوعية أساس نظام المكانة الذي يضع النساء في وضع متدن(٥٨). فالثقافة من خلال هذه العملية هي التي تضع النساء في موضع اللامساواة من خلال الأدوار التي ترسمها لهن كأمهات وزوجات، وتحرمهن من الأدوار التي يقوم بها الرجال(٥٩). وعلى الرغم من سعي النسوية الليبرالية لتحقيق مساواة عادلة بين المرأة والرجل فإنها انتقدت من قبل المطالبين بالحرية، أي النسوية الاشتراكية(٦٠)، لأنه لم تأخذ المرأة حقوقها كاملة.

ويعني الاتجاه النسوي الاشتراكي أو الماركسي أساساً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والسلطة الأبوية. وتمتد الجذور الفكرية لهذا الاتجاه إلى نظرية إنجلز "Ingles"(٦١)، التي ترى أن قهر المرأة آلية من آليات النظام الرأسمالي(٦٢). فقد ذهب إنجلز إلى أن خروج المرأة للعمل، وانضمامها لطبقة العمال من البروليتاريا، ودعوتها ونضالها من أجل الاشتراكية، إنما هو طريقها إلى التحرر. ومع ظهور الموجة النسوية الثانية تطورت الأفكار تجاه حرية المرأة، وذلك بعدما أصيبت بخيبة أمل نتيجة معوقات الواقع الاجتماعي في تلك الفترة، التي حالت دون تحقيق ما وعدها به المجتمع، ولهذا فقد أطلق "بوشيه" على تلك المرحلة "الوعود الكاذبة" حيث رأى أن الموجة الثانية إنما هي إعادة ميلاد للاتجاه النسوي(٦٣).

وتعد الموجة النسوية الثانية إرهاصات للنسوية المعاصرة، فالنسوية المعاصرة هي – كما عبرت بعض النسويات – "هجمة نسوية" تهدف إلى تخليص المرأة من القيود المفروضة على حريتها وشخصيتها واستقلالها، حتى يمكنها الانطلاق في كل مناشط الحياة ومجالاتها لكي تساهم بإبداعاتها في تطوير المجتمع الإنساني(٦٤).

فقد قامت هذه الحركة بمناهضة الأوضاع والمفهومات السائدة عن وضع المرأة وتخلفها وسلبيتها إذا قورنت بالرجل، وتغيير الأفكار التقليدية المتوارثة عن الفوارق بين الجنسين على نحو ما تتطلب الاتجاهات النسوية الراديكالية(٦٥). ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن قهر المرأة لا يرجع إلى أسباب اقتصادية، ولكن إلى أسباب تتعلق بالعلاقات الشخصية

والحياة الأسرية، وفي ضوء ذلك طالبوا بأن يكون للمرأة ليس فقط مكانة مساوية لمكانة الرجل؛ بل بالنظر إلى المرأة باعتبارها تمثل إحدى الأولويات والعناصر السامية.

وفي إطار تطوير الفكر النسوي الراديكالي، والرغبة في القضاء على تبعية المرأة للسلطة الأبوية ظهرت إسهامات نظرية تركز على العلاقات الاجتماعية الخاصة بالنوع "Gender Theory" التي ألقت الضوء على التكوين الاجتماعي للذكورة والأنوثة كفئتين متناقضتين مع وجود قيم غير متساوية[٦٦]. ويعبر مفهوم النوع "Gender of Gender" عن التقسيم الاجتماعي لكلاً من الجنسين والذي يكون عرضة للتغيير طبقاً للاختلافات الثقافية والمجتمعية[٦٧]. حيث أن الأدوار الخاصة بالنوع تتشكل من خلال القنوات وليس من خلال الجوانب البيولوجية، والتي تكتسب من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية[٦٨]. وقد أدخلت "آل أوكلي" هذا المصطلح لعلم الاجتماع في كتابها الصادر تحت عنوان "الجنس والنوع والمجتمع" ١٩٧٢م، وذلك للإشارة إلى الصور النمطية الثقافية للرجولة والأنوثة، ويشير على المستوى البنائي إلى تقسيم العمل على أساس النوع في المؤسسات والتنظيمات. والمسلمة الأساسية التي قام عليها استخدام مصطلح النوع هي أن الفروق البيولوجية بين الرجل والمرأة لا تنبغي أن تحدد الأدوار الاجتماعية التي يلعبها كل منهما، ذلك أن تلك الأدوار هي نتاج ثقافي اجتماعي، ولا تدخل في نطاق ما يطلق عليه خطأ نظام "طبيعي". وأن الأفكار السائدة ثقافياً حول الرجولة والأنوثة هي صور نمطية ليس لها علاقة دقيقة بالواقع[٦٩].

وتتبنى الدراسة من الاتجاه النسوي القضايا التالية:

١- دور التنشئة الاجتماعية في تحديد الأدوار النوعية للأنثى وإعلائها لقيم الذكورة مما أدى إلى تدني وضع الأنثى وانخفاض طموحها ورسم صورة نمطية لها وتقبلها لهذه الصورة وعدم قدرتها على تحقيق ذاتها، وجعلها مجرد إسقاط لذات الآخر وهو الذكر. وأنها تستطيع أن تتغير إذا أدركت ذاتها وأصبحت على وعي بنفسها وبذاتها.

٢- دور العادات والتقاليد والسلطة الذكورية في خلق معوقات تقف أمام المرأة الريفية وتحول دون تحقيقها لذاتها، وتثبط من قدراتها وتدفعها للعزلة والاغتراب.

نظرية سيمان وتفسير الاغتراب:

تناول سيمان مفهوم غربة الذات، وأصل هذا المفهوم عند ماركس حيث أشار إلى أن غربة الذات نتاج لفقدان المعنى الداخلي. وقد أكد سيمان في منظوره للغربة على انسلاخ الذات والفشل في أن يكون الفرد واعياً بميوله وأهدافه السياسية. واستخدم في ذلك مصطلح الذات المنفصلة Detached self والذات المنبوذة Disgused self.

اهتم سيمان بالأبعاد المتعددة للاغتراب على أساس أن كل بعد يحتوي على فكرة معينة تمثل موضوعاً قائماً بحد ذاته من خلال الجوانب البنائية لظاهرة الاغتراب وذلك بتحديد الفواصل المميزة لكل من الأبعاد الخمسة لديه (فقدان السيطرة، فقدان اللامعنى، اللامعيارية، العزلة الاجتماعية، غربة الذات) وعد كل واحد منها بديلاً لمفهوم الاغتراب الواسع.

كما تناول سيمان مفهوم الاغتراب من الناحية الاجتماعية، وظهر في بحثه المعروف حول معنى الاغتراب، خمسة معان أو أبعاد للاغتراب وهي:

١ – فقدان السيطرة أو حالة اللاقدرة: فالفرد المغترب هنا لا يتمكن من تقرير مصيره أو التأثير في مجرى الأحداث الكبرى أو في صنع القرارات المهمة التي تتناول حياته ومصيره.

وبالتالي الفرد يصبح مغترباً سياسياً إذا ما شعر بنقص القدرة على التأثير في الأحداث السياسية والشئون العامة. ويؤكد على هذا أولسين (Olsen) حيث يرى أن

الاغتراب السياسي يتكون من عنصرين: الأول شعور الفرد بعدم القدرة السياسية المفروضة عليه من عناصر خارجية، والثاني الشعور بالسخط السياسي من جهة الفرد للحرمان من هذه القدرة.

٢ – فقدان المعنى: ويشير سيمان إلى أن المفهوم يعني عدم قدرة الفرد بشكل عام على التنبؤ بنتائج الأحداث، أو بنتائج أفعاله هو شخصياً. ويبدو هذا المظهر عندما لا يتوفر للفرد الحد الأدنى من المعايير الواضحة لاتخاذ القرار. ويشير هذا المعنى إلى القدرة المحسوسة للتنبؤ بنتائج السلوك، ويرى سيمان أن هذا المفهوم للاغتراب يشير إلى حالة اغتراب معرفية تعني إحساس الفرد بعدم فهمه للأحداث التي هو منغمس فيها، ونتيجة لذلك لا يعرف ماذا يريد القيام به.

ويؤكد سيد شتا على أن هناك ترابطاً بين فقدان السيطرة وفقدان المعنى، فشعور المرء بعدم القدرة يفضي أيضاً إلى شعوره بفقدان المعنى. وبذلك تكون العلاقة القائمة بين نمط اغتراب فقدان السيطرة، ونمط اغتراب فقدان المعنى أقرب ما تكون من العلاقات المتبادلة فيما بينها على مستوى الشعور. وفي نفس الوقت يرى ترافيس Travis أن العجز وفقدان المعنى يرتبطان معاً ارتباطاً سلبياً، بما يعني أن كل منهما لا يعد مفهوماً أحادي البعد.

٣ – اللامعيارية: وهنا يعني الاغتراب شعور الفرد بأن الوسائل غير المشروعة مطلوبة، وأنه بحاجة لها لإنجاز الأهداف. وهذه الحالة تنشأ عندما تتفكك القيم والمعايير الاجتماعية وتفشل في السيطرة على السلوك الفردي وضبطه.

وهو يشير إلى حالة اللامعيارية ناظراً للأندومي من خلال استخدام دوركايم، وباعتباره الموقف الذي تتصدع فيه المعايير الاجتماعية المنظمة لسلوك الفرد أو تكون غير مؤثرة إلى حد كبير كقواعد للسلوك.

ويعرف سيمان (Seeman, 1983) اللامعيارية بأنها الحالة التي يتوقع فيها الفرد بدرجة كبيرة بأن أشكال السلوك التي أصبحت مرفوضة اجتماعياً قد غدت مقبولة لإنجاز أية أهداف محددة. أي أن الأشياء لم يعد لها ضوابط معيارية، فما كان خطأ قد أصبح صواباً، وما كان صواباً أصبح ينظر إليه باعتباره خطأ من منطلق إضفاء صفة الشرعية على المصلحة الذاتية للفرد، وحجبها عن المعايير وقواعد وقوانين المجتمع.

٤ – الانعزال الاجتماعي أو حالة العزلة واللاانتماء: والاغتراب هنا يشير إلى شعور الفرد بالغربة والانعزال عن الأهداف الثقافية للمجتمع. وفي هذه الحالة لا يشعر الفرد بالانتماء إلى المجتمع أو الأمة.

وعندما يدرك الفرد معايير جماعته على أنها في صراع مع معاييره فإن الجماعة تتوقف عن التأثير على الفرد، وبالتالي تفقد تأثيرها المعياري عليه، ويصبح الفرد معزولاً في علاقته بالجماعة، وأنه لم يعد ينتمي إليها، وأنه غير محبوب من أعضاء هذه الجماعة. وهذه الحالة يمكن تحديدها على أنها تشكل العزلة كشكل من أشكال الاغتراب.

٥ – الاغتراب الذاتي أو النفور من الذات: ويرى سيمان أن غربة الذات تعد أهم الأبعاد التي تناولتها دراسات الاغتراب على تنوعها، ويمكن أن تندرج هذه التناولات تحت مقولة واحدة هي فشل الفرد في تحقيق ذاته، وقد اعتبر ماركس وكل من تبعه أن فكرة غربة الذات هي قلب مفهوم الاغتراب، وأن كل أشكال الاغتراب ناتجة عنه. ويشير المصطلح إلى الفشل في تحقيق إمكانات الفرد، أو تحقيق مستوى جيد من تقدير الذات، أو إلى فقدان الهوية(٧٠). وتتبنى الدراسة الراهنة أبعاد نظرية سيمان الخمسة من خلال إدماجها في ثلاثة أبعاد.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة نبيل رمزي إسكندر (١٩٨٢) بعنوان: دور الاغتراب في اتجاهات الأمن الاجتماعي والأمن السياسي[٧٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اغتراب طالب الجامعة في مصر ونوع اغترابهم، وبالتالي الكشف عن بعض الجوانب في شخصيته وتأثير سنوات الدراسة عليه من خلال الإجابة عن عدة تساؤلات مثل: ما حصاد السنوات التي قضاها في التعليم متمثلة في قيمه واتجاهاته نحو مجتمعه ونحو المجتمع الدراسي "الكلية"، وقد استخدمت الدراسة المنهج التجريبي، ثم استخدمت الدراسة في جانبها الميداني ثلاثة مقاييس يتكون كل واحد منها من عشرة فقرات، يقيس أولها الاغتراب عن الجامعة، ويقيس الثاني الاغتراب الاجتماعي، في حين يقيس الثالث الاغتراب عن النفس، أما العينة فشملت ٣٣٤ طالباً وطالبة من ثلاث كليات: التربية والآداب والهندسة. وقد استخدمت الدراسة أسلوب التوزيع التكراري. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: أن الاغتراب في أبعاده الثلاثة ظاهرة منتشرة معادة بين الطلاب الذين أجريت عليهم الدراسة وأن هناك ارتباطات بين الأبعاد الثلاثة للاغتراب وأن الاغتراب عن الجامعة وعن النفس أكثر انتشاراً بين طلاب كلية الآداب ثم كلية التربية ثم كلية الهندسة، بينما لا فروق في الاغتراب الاجتماعي.

بينما قام **إدريس عزام (١٩٨٩)[٧٢] بدراسة ميدانية حول الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات (الجنس، مستوى التحصيل الدراسي، الدخل الشهري، نمط الرقابة في الأسرة)**، وقام الباحث بتطبيق مقياس الاغتراب السياسي الذي طوره أكخاردت Eckhardt على عينة تكونت من (٨٣٦) طالباً وطالبة، من طلبة الجامعة الأردنية اختيرت بطريقة نصف عشوائية وذلك بعد إجراء الباحث لبعض التعديلات على أداة الدراسة حتى تلائم مجتمع البحث، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المئوية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن ما يزيد على ٢٠% من الشباب أفراد العينة يشعرون بالاغتراب السياسي، وتنتشر هذه الظاهرة بين الذكور أكثر منها بين الإناث، وقد أشارت النتائج أيضاً وجود علاقة سلبية بين الاغتراب السياسي وبين مشاركة الشباب في النواحي السياسية.

وقام القريطي والسيد الشخص (١٩٩١) [٧٣] **بدراسة بعنوان: ظاهرة الاغتراب لدى عينة من طلاب الجامعة السعوديين وعلاقتها ببعض المتغيرات** ، أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها (٣٨٢) طالبا بجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية .وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد نسبة انتشار الاغتراب بين عينة من الشباب الجامعي السعودي وعلاقته بكل من العمر الزمني والتخصص الأكاديمي .وكشفت الدراسة عن انتشار ظاهرة الاغتراب بين أفراد العينة وان ربع العينة تقريبا يعانون من الشعور بالاغتراب .كما كشفت أيضا عن عدم وجود علاقة بيت الاغتراب والعمر الزمني لإفراد العينة وعدم اختلاف شعورهم بالاغتراب سوء باختلاف مستوياتهم الدراسية أو التحصيلية أو تخصصاتهم الأكاديمية .وقد أوضحت نتائج الدراسة انتشار الاغتراب بين أفراد العينة بنسبة ٢٥.٣٩% بيد أنه لم توجد علاقة بين الاغتراب والعمر الزمني لأفراد العينة، التي تأخذ بأسلوب الساعات المعتمدة الذي يوفر فرصًا كبيرة للنجاح أمام الطلاب وتدعيم الروابط العائلية والاجتماعية بين أفراد المجتمع،مما يجنبهم التعرض لمشاعر الاغتراب، كما حث الباحثان على ضرورة إجراء مزيد من الدراسات حول القيم المنتشرة بين هؤلاء الشباب والتي تسهم في التغلب على الاغتراب.

دراسة سهير محمد بسيوني خلف (١٩٩٦) [٧٤] بعنوان: ظاهرة الاغتراب لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا دراسة ميدانية: تدور القضية المحورية لهذه الدراسة حول: أثر اغتراب أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا والذي يشكل مجالاً مهماً من مجالات التأثير في حركة التنمية في المجتمع، على أداء الجامعة وعلى أدائهم لوظائفهم التربوية والاجتماعية المتعددة. وقامت على فرض مؤداه أنه لا توجد فروق دالة بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا في وجود الاغتراب تبعاً لاختلاف الدرجة العلمية. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي في تناول الظواهر والوقائع والأحداث في الحياة الاجتماعية لعضو هيئة التدريس. وتكونت عينة الدراسة من عدد من أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا ٩٥ عضواً موزعين على الكليات المختلفة بالجامعة). وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أن وجود الاغتراب بمظاهره وأسبابه لا يرجع على اختلاف النوع، كما لا يرجع إلى عضوية مجالس الأقسام أو عدم عضويتها. أن المدرسين هم أكثر الفئات معاناة للاغتراب بمظاهره وأسبابه، وأن الاغتراب موجود في البنية المجتمعية التي يعيش فيها عضو هيئة التدريس. وأوصت الدراسة بعدة توصيات كل منها: أن يتمتع عضو هيئة التدريس بحصان أسوة بأعضاء مجلس الشعب.

دراسة علي واطفة (١٩٩٨) [٧٥] بعنوان: المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية – بحث في إشكالية القمع التربوي: يهدف البحث إلى توضيح السلبيات الاجتماعية لظاهرة الاغتراب في نسيج الحياة الثقافية الاجتماعية العربية. فيتناول تعريفات الشخصية، والثقافية، بالإضافة إلى توضيح علاقة الشخصية بالثقافة. كما تتناول مظاهر اغتراب الشخصية العربية كالخوف من الاستعمار والصهيونية والخوف من الحرب الطائفية، والتعصب الديني، والخوف من القهر، والخوف من الحرب الأهلية، والخوف من التعسف الاجتماعي في الوظيفة والعمل. وتعرض لمفاهيم التنشئة الاجتماعية وعلاقتها باغتراب الشخصية العربية، وتأثيرات الاغتراب السلبية على مجال الأسرة العربية، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد والمجتمعات. وبين مظاهر القمع في التربية العربية كالسلوك التسلطي، واللجوء إلى العنف والعقاب البدني. ووضح أخيراً، تناقضات التربية العربية على استلاب الشخصية.

دراسة إجلال إسماعيل حلمي (١٩٩٨) [٧٦] بعنوان: المقاييس ودراسة الاغتراب الاجتماعي في المجتمع المصري: سعت الدراسة إلى بناء مقياس لدراسة الاغتراب الاجتماعي في المجتمع المصري، وأشارت إلى أهمية القياس في البحوث الاجتماعية وتعريف القياس، وعلاقته بصياغة المفاهيم وتحديد نوع المتغيرات ومستويات القياس، وأهمية المقاييس الإحصائية في البحوث، ثم عرضت الدراسة لأهمية ودور المقاييس في ظل حركة التجديد والنقد في علم الاجتماع، مشيرة إلى أهمية القياس الاجتماعي للتغلب على مشكلة التأويل المزدوج. وعرضت الدراسة تحليلاً منهجياً لدراسة الاغتراب الاجتماعي في المجتمع المصري بحيث يمكن تطبيقه على الشرائح الاجتماعية المختلفة في المجتمع المصري موزعة حسب الخصائص الديموجرافية والجغرافية ومستويات التعليم وطبيعة العمل مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد المتعددة التي يشتمل عليها مصطلح الاغتراب الاجتماعي وهي فقدان القوة، والأنومي أو اللامعيارية واللامعنى أو الأهداف والعزلة الاجتماعية، والاغتراب عن ذات، والتمرد.

دراسة سامية الساعاتي (٢٠٠٢) [٧٧] بعنوان: اغتراب المرأة في العلم الاجتماعي المعاصر – تحليل اجتماعي لمظاهره وأسبابه: هدفت الدراسة إلى توضيح مظاهر اغتراب المرأة ي علم الاجتماع المعاصر والأسباب المسئولة عن هذا الاغتراب بأوجهها المختلفة،

وتبين الدراسة في بداية عرضها للموضوع تعريفا إجرائيا لمفهوم اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر، والذي يشمل على أربعة عناصر أساسية هي: عدم الفاعلية والخلو من المعنى، العزلة، الغربة الذاتية. وأوضحت الدراسة أن المرأة تعاني ي علم الاجتماع من اغتراب يتبلور في شعورها بعدم الفاعلية والغربة الذاتية، ثم أوضحت الدراسة مظاهر اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر في ميادينه المختلفة كميدان الانحراف وميدان العمل وميدان القوة وميدان الزواج والأسرة وميدان التدرج الاجتماعي والطبقات...إلخ، وأن مرد هذا الاغتراب هو التركيز على أنشطة الذكور واهتماماتهم، ثم عالجت الدراسة أسباب اغتراب المرأة في علم الاجتماع المعاصر والمسئولة عن ذلك الاغتراب بأوجهه المختلفة، وأهم تلك الأسباب هي طبيعة أصول علم الاجتماع وجنس المشتغلين به، وأيديولوجية الأدوار النوعية، وانتهت الدراسة بوضع فرض مؤداه أن وضع المرأة المعاصر كموضوع وكباحثة في علم الاجتماع لا يعطينا صورة صادقة لدور المرأة وأهميتها وحجم تجاربها، بل أنه يقلل من شأنها ويقرر لها منذ البداية مكاناً جانبياً ويجعلها غالباً موضوعاً هامشياً وثانوياً ويخلق تناقضاً بين وجودها الاجتماعي الحقيقي ووجودها السوسيولوجي من خلال علم الاجتماع.

دراسة عمران علي مصطفى عليان (٢٠٠٣) [٧٨] بعنوان: الاغتراب والعنف – دراسة ميدانية على عينة من طلبة المدارس الثانوية بمحافظات غزة: تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الاغتراب والعنف لدى طلاب المدارس الثانوية بمحافظة غزة، ومعرفة مدى تأثير النوع (ذكر، أنثى) على طبيعة العلاقة بين الاغتراب والعنف. وكذلك التعرف على مدى تأثير كل من محل الإقامة (مدينة/قرية/مخيم) المواطنة (مقيم/عائد)، التخصص (علمي/أدبي)، المستوى التعليمي للأبوين، والمستوى الاقتصادي للعائلة على طبيعة العلاقة بين الاغتراب والعنف، وكذا التوصل من خلال النتائج إلى مقترحات وتوصيات يستفيد منها القائمين على وضع البرامج التنموية والسياسية. اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج النقدي مستند من عينة بالأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب التاريخي، وأسلوب المقارنة، والأسلوب الإحصائي، وذلك بتطبيق مقياس الاغتراب، ومقياس العنف، استمارة المعلومات الشخصية، والمقابلة والملاحظة. تم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية طبقية قوامها (١١٦٨) طالب وطالبة بواسع ٥٦٣ طالب، ٦٠٥ طالبة من طلاب المرحلة الثانوية المسجلين في المدارس الحكومية (من القسمين العلمي والأدبي) بالمدارس الثانوية بمحافظة غزة. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين الاغتراب والعنف لدى عينة الدراسة، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاغتراب الكلي والعنف الكلي تبعا لكل من متغيرات المحافظة، محل الإقامة، مستوى تعليم الوالدين، والمستوى الاقتصادي للعائلة ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين جميع أبعاد الاغتراب والعنف تبعاً لمتغير التخصص ولكن ظهرت فروق دلالة إحصائية في أبعاد اللامعنى والاغتراب عن المدرسة والتخصص، وكذلك ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية بين بعدي العنف التنفيذي والعامل العام للعنف والتخصص. وأيضاً لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الاغتراب والمواطنة في حين فروق ذات دلالة إحصائية بين العنف والمواطنة.

دراسة ماجدة هاشم خليل (٢٠٠٤) [٧٩] بعنوان: الاغتراب الاجتماعي لدى طلاب التعليم الثانوي العام - دراسة ميدانية: استهدفت الدراسة التعرف على الاغتراب الاجتماعي لدى طلاب التعليم الثانوي العام وقد طبقت الدراسة على عينة قدرها (٦١٠) طالب وطالبة واستخدمت مقياس للاغتراب الاجتماعي من إعداد الباحثة، وقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها أن سوء التوافق الاجتماعي وكذلك السلوك غير الاجتماعي

من أبرز مظاهر الاغتراب الاجتماعي لدى طلاب التعليم الثانوي العام ويرجع ذلك إلى الخلل القيمي الذي يعيشه هؤلاء الطلاب، حتى أنهم يفشلون في التواؤم مع قيم ومعايير المجتمع غير المنضبطة، كما أوضحت الدراسة أنه من عوامل الاغتراب الاجتماعي وسائل الاتصال والإعلام التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل هوية الطلاب وتؤثر في انتمائهم لمجتمعهم بصورة سلبية وكذلك الكمبيوتر والتلفاز وأطباق الاستقبال، كما يؤثر ضعف العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة وانشغال كل منهم بأموره الخاصة في الشعور بالاغتراب الاجتماعي.

دراسة دعاء كمال الدين حسين (٢٠١٧) [٨٠] بعنوان: الاغتراب السياسي وعلاقته ببعض أنماط الشخصية لدى طلاب جامعة بني سويف: تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح بعض الأداء والتوصيات التي من شأنها التخفيف من آثار ظاهرة الاغتراب السياسي التي يتعرض لها طلاب الجامعة بالتطبيق على عينة حجمها ١٦٠ من طلاب كلية التربية جامعة بني سويف واعتمد البحث على مقياس من إعداد الباحثة وهما: (١) مقياس الاغتراب السياسي (٢) مقياس أنماط الشخصية. وجاءت أهم نتائج البحث في عدم وجود ذات دلالة إحصائية في جميع مظاهر الاغتراب السياسي والدرجة الكلية تعزي لمتغير الجنس (ذكور – إناث)، وأيضاً وجود فروق ذات دلالة إحصائية في بعد (عدم الانتماء) بين التخصصين العلمي والأدبي لدى طلاب جامعة بورسعيد.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (R abindra. Kanungo, 1990)[٨١]:

أجريت هذه الدراسة على عينة من الهند تمثل بلدان الشرق الأوسط .وهدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الظروف الثقافية الملازمة للنماذج الغربية وتعريف السمات العامة الخطيرة للنماذج، وأما التطور بين العمال والمستوى العالي للأداء لديهم يعود إلى التطور في الأمم نفسها .أيضا هدفت الدراسة لبيان أهمية بعض المتغيرات الخطيرة في العملية التطويرية من خلال العمال في الهند لإعطاء مثال في ما هو مهم في عملية تطوير البلد وإلقاء الضوء على المشاكل المرتبطة بالنماذج الغربية لتفسير عملية تطوير الأمة أو المجتمع .وكشفت أيضا أن هناك نظريات مثيرة ومفسره لعملية النقل العملي والعمليات التطويرية في العالم الغربي الذي يتميز بالتبادل الثقافي المحدود ومن ثم اخذ الهند كنموذج شرقي لدراسة الحاجات الفردية للعمال.

دراسة (Trusty 1993)[٨٢]:

قام الباحث بدراسة هدفت إلى التعرف على قدرة متغيرات النوع الاجتماعي، والعرق، والوضع الاجتماعي الاقتصادي، ومستوى تعليم الوالدين، والتحصيل الأكاديمي، والصف الذي يفشل فيه في كل من الصفوف الرابع والخامس، والسادس، والسابع والثامن للتنبوء في الاغتراب عن المدرسة .تم اختيار عينة عشوائية بلغ عددها عشرة ١٠٦٣٦ طالبا من ١٩ مدرسة عامة في ولاية المسسبي الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى أن كل من متغيرات النوع الاجتماعي والمدرسة تتنبأ في الاغتراب عن المدرسة، وان الاغتراب عملية تطورية، وان الاغتراب عن المدرسة ربما لا يتطور بشكل مبكر لدى الطلبة.

دراسة (Seidman,1995)[٨٣]:

حيث هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين إحساس الطلبة بالاغتراب وشعورهم بالمسؤولية وضغوط الحياة اليومية، والتحصيل الأكاديمي. وتكونت عينة الدراسة من (٥٩٣) طالبا وطالبة، وكان (٧٦%) منهم بيض ٢٤٩ منهم زنوج. وأجاب المبحوثين على ثلاثة مقاييس هي : مقياس الانتماء للمدرسة،مقياس أحداث الحياة اليومية، ومقياس إدراك

الذات، وأشارت النتائج إلى أن الطلاب داخل المجموعات الثلاثية المنخفضة، المتوسطة، والمرتفعة،كان بينهم اختلاف بمتوسط درجاتهم على مقياس الاغتراب، ولم يتبين وجود فروق بالانتماء إلى المدرسة تعزى إلى النوع الاجتماعي، حيث ابدي الذكور ايجابية نحو المدرسة مثل الإناث .وكذلك وجود علاقة بين ضغوط الحياة اليومية وزيادة الاغتراب.

أما الدراسة التي قام بها **سوسويل (South Well, 1998)** [٨٤]: فقد هدفت إلى معرفة دور الاغتراب السياسي في العملية الانتخابية على عينة قوامها (١٨١٤) فرداً، وقد قام الباحثون بدراسة الاغتراب السياسي بوصفه مفهوم يتكون من ثلاثة أبعاد هي فقدان الكفاءة الداخلية السياسية ، وفقدان الكفاءة الخارجية السياسية ، والسخرية السياسية، وقد ضمت عينة الدراسة الأفراد الذين صوتوا لمرشح الحزب الذي له فرصة كبيرة في الانتخابات، كما ضمت عينة الدراسة من أحجم عن التصويت في الانتخابات، وضمت أيضاً عينة الدراسة الذين صوتوا للمرشح الذي تندر فرص فوزه في الانتخابات، وقد أشارت النتائج إلى أن بعض المتغيرات الديموجرافية مثل السن والتعليم والنوع ودخل الأسرة يرتبط ارتباطاً دالاً بقرار التصويت، فالأكثر تعليماً أكبر من الأقل تعليماً والإناث أكثر من الذكور والأكبر سناً أكثر من الأصغر سناً، ومن أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة أن الأفراد الذين يعانون من الكفاءة الداخلية والخارجية يحجموا عن التصويت في الانتخابات، أما من لديه السخرية السياسية فيصوت للمرشح الذي تندر فرصة فوزه في الانتخابات.

أما **دراسة ديبي (Debi, 1999)** [٨٥]: فقد هدفت إلى الكشف عن حقيقة الصورة المأخوذة عن الشباب في الوقت الحاضر من حيث أنه مغترب ، ولا مبالي وغير مساهم في المجتمع، وقد أظهرت النتائج المأخوذة من دراسة ١١٦٠ فرداً من الشباب الصغار الذي تتراوح أعمارهم ما بين ١٤ – ١٦ سنة أن العديد من الشباب الصغار يشارك في الحملات التطوعية داخل المجتمع، وتتأثر هذه المشاركة بالجنس، والموقع، والأسرة، وقد أشارت النتائج أيضاً إلى أن المشاركة في الحملات التطوعية تعمل على تطوير المعرفة السياسية والوعي والفهم بين الشباب الصغار.

أما الدراسة التي قام بها **كرامبين (Krampen, 2000)** [٨٦]: فقد هدفت إلى معرفة العلاقة بين النشاط السياسي ومفاهيم نظرية أنموذج الفعل الاجتماعي – المعرفي للشخصية مثل مفهوم الذات للكفاءة السياسية والمعتقدات في وجهة الضبط السياسية ، والثقة في السياسة والمعرفة السياسية ، والرضا عن السياسة ، وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية جوهرية بين متغيرات نظرية النموذج الفعل الاجتماعي – المعرفي للشخصية وبين النشاط السياسي وسلوك التصويت، وتشير النتائج أيضاً أن كل من مفهوم الذات للكفاءة السياسية، والمعرفة السياسية منبأ هام لسلوك التصويت والنشاط السياسي وبخاصة في مرحلة الرشد المبكر حيث ارتبط هذان المتغيرين بدرجة كبيرة بسلوك التصويت في بداية مرحلة الرشد، ويتضح من النتائج أن أنموذج نظرية الفعل الاجتماعي – المعرفي إطار تنظيري لفهم عملية المشاركة السياسية.

دراسة (E,Y Beauford & M.E. Walker, 2014) [٨٧]: استهدفت الدراسة إيجاد العلاقة بين الاغتراب والحالة الاقتصادية مع افتراض أن الأفراد الذين تخطو مرحلة الفقر يكونون أقل اغترابا، وقد طبقت الدراسة مقياس معايير الدخل للكشف عن المستوى الاقتصادي، وكذلك مقياس الاغتراب، وقد طبقت الدراسة على عينتين إحداهما فقيرة منذ زمن بعيد والأخرى قد تخطت مرحلة الفقر وتعيش بمستوى معيشي متوسط. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاغتراب علاقة عكسية، أي كلما ارتفع المستوى الاقتصادي قل الشعور بالاغتراب والعكس صحيح.

الإجراءات المنهجية للدراسة:

من الضروري أن يقوم الباحث بعرض الإجراءات المنهجية التي تتعلق بالجانب الميداني للدراسة وذلك على النحو التالي:

أولاً: مناهج الدراسة.

ثانيا: أدوات جمع البيانات.

أولاً: المناهج المستخدمة في الدراسة:

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة وللإجابة على الأسئلة والاستفسارات التي يثيرها موضوع البحث، وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق اكتشافها.

وتستخدم الدراسة الراهنة المنهج العلمي وهو المنهج الوحيد والأساسي في دراسة كل العلوم باعتباره طريقة موضوعية للكشف عن الحقيقة المتعلقة بالدراسة، ويندرج تحت المنهج العلمي عدة أساليب للبحث، وسوف تعتمد الدراسة على أكثر من أسلوب انطلاقاً من مبدأ المرونة المنهجية والتي يتلاءم كلا منها مع جانب من جوانب الدراسة، وبما يحقق نوعاً من التكامل المنهجي، وهذه الأساليب هي:

١ – الأسلوب الوصفي The Descriptive Method

هو الطريقة المنتظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو وحدات أو أوضاع معينة بهدف اكتشاف حقائق جديدة أو التحقق من صحة حقائق قديمة وأثرها والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها.

ومن هذا المنطلق، فإن الأسلوب الوصفي يرتكز أساساً على دراسة الظاهرة كما هي دون أي تغيير متعمد، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً معبراً عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً. التعبير الكيفي يصف الظاهرة ويحدد خصائصها، أما التعبير الكمي فإنه يعطيها وصفا عدديا يوضح حجم الظاهرة وعلاقتها بالظواهر الأخرى. واستخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي لوصف خصائص ظاهرة الدراسة، وتشخيصها وإلقاء الضوء على جوانبها المختلفة. وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى المبادئ العامة والحقائق العلمية المتصلة بها. ولن يتوقف الأسلوب الوصفي في هذه الدراسة عند مجرد الوصف، بل سيتم استخدام الوصف التحليلي الذي يهتم بتقديم تفسير للنتائج التي تم التوصل إليها. وذلك من أجل الوصول إلى مبادئ عامة وقوانين متصلة بالظاهرة موضوع الدراسة.

لذا استعانت الدراسة الراهنة بالأسلوب الوصفي لوصف خصائص عينة البحث، وتقديم صورة واضحة لمظاهر الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية، وكذلك العلاقة بين النوع الاجتماعي بآلياته المختلفة وظاهرة الاغتراب السياسي لدى المرأة في الريف المصري.

٢ – أسلوب المسح الاجتماعي Social Survey

المسح الاجتماعي أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوصفية، ويعرف "هويتني" المسح بأنه محاولة لتقرير دراسة وتحليل وتفسير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة معينة. وينصب المسح الاجتماعي على الموقف الحاضر، كما أنه يهدف إلى الوصول إلى بيانات يمكن تفسيرها وتعميمها، وذلك للاستفادة منها في المستقبل وخاصة في الأغراض العلمية.

وبعبارة أخرى فإن المسح الاجتماعي هو طريقة من طرق الأسلوب الوصفي للحصول على بيانات ومعلومات تصف واقعا اجتماعياً من جميع الأبعاد من أجل تشخيص الواقع تشخيصاً علمياً، كما أنه أكثر أساليب البحث العلمي السوسيولوجي استخداماً في

الدراسات الوصفية حيث أنه يوفر الكثير من المعلومات حول مجتمع البحث من حيث الحجم والمكونات، أو الوحدات التي يتكون منها ومن أهمها القوى البشرية.

والمسح الاجتماعي نوعان:

(أ) **المسح الشامل**: الذي يقوم بدراسة شاملة لجميع مفردات المجتمع أو عن طريق الحصر الشامل.

(ب) **المسح بالعينة**: الذي يقوم بدراسة مجتمع ما من خلال اختيار عينة ممثلة بحيث تمثل هذه العينة كل الأفراد في الخصائص المختلفة.

ودراستنا الحالية قد استخدمت أسلوب المسح الاجتماعي بكرة الثلج وذلك بالتطبيق على عينة عمدية من السيدات الريفيات بلغ عددهن ٤٥٠ مفردة في بعض قرى محافظة الشرقية، وقد تم تطبيق الدراسة الميدانية على مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى: تطبيق مقياس من إعداد الباحث للتعرف على مشكلات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية.

المرحلة الثانية: بعد تطبيق المقياس وتفريغه والتعرف على مؤشرات الاغتراب السياسي تم تطبيق استمارة استبيان على العينة ذاتها للتعرف على العلاقة بين بعض آليات النوع الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية وذلك بعد إجراء المرحلة الأولى بعشرة أيام.

ثانياً: أدوات جمع البيانات:

الأداة هي الوسيلة التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة المراد دراستها، وتصنيفها وجدولتها. ويمكن استخدام عدد من هذه الأدوات معا في البحث لتجنب عيوب إحداها ولدراسة الظاهرة من كل جوانبها، وعلى الباحث أن يختار الوسيلة أو الأداة أن يجمع بها البيانات المتعلقة بموضوع البحث وقضاياه وذلك بما يتناسب مع المنهج المستخدم في الدراسة، والموقف البحثي، ونوعية البيانات والمعلومات المراد جمعها ونوع وحجم العينة.

وقد استخدمت الدراسة الراهنة أكثر من أداة لجمع البيانات بهدف تناول كل أبعاد موضوع الدراسة على النحو التالي:

١ – الملاحظة العلمية:

الملاحظة هي إحدى أدوات جمع البيانات، وتستخدم في البحوث الميدانية لجمع البيانات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستمارة أو الوثائق أو السجلات الإدارية.

والملاحظة العلمية هي ملاحظة دقيقة، موجهة وهادفة تربط بين الأحداث والوقائع، وتخضع للضغط العلمي، وتنحصر في موضوعات معينة لها ارتباط مباشر بقضايا البحث المدروس.

واستخدمت هذه الدراسة الملاحظة من خلال متابعة ورصد تعبيرات وانفعالات الحالات أثناء المقابلات.

٢ – المقابلة:

هي إحدى الأدوات الهامة التي يستخدمها الباحث الاجتماعي. وتعرف المقابلة بأنها طريقة منظمة تمكن الباحث من التعرف على ما يدور في أذهان المبحوثين وفقا لخطة موضوعة. وتعرف أيضاً بأنها المحادثة التي تتم بين الباحث والمبحوث أو مفردات عينة البحث من خلال الحوار اللفظي بينهما، ومن خلال هذا الحوار يحصل الباحث على البيانات التي يريدها من المبحوث والتي لعبته على تحقيق أهداف الدراسة. لذلك تم تحديد المقابلة الشخصية كوسيلة رئيسية لجمع البيانات لأنها من أهم وسائل جمع البيانات بل وأكثرها

استخداماً نظراً لمميزاتها المتعددة ولمرونتها بما يتفق والدراسة. واستخدمت الباحثة المقابلة الشخصية في ملء استمارات البحث.

٣ – استمارة البحث (الاستبيان):

تمثل قائمة بها مجموعة من التساؤلات الواضحة والمباشرة والمقسمة إلى مجموعات منظمة طبقاً لترتيب تواجدها والذي يتفق مع موقفها من الدراسة وتجيب على تساؤل من تساؤلات الدراسة ويوظف كل منها في موقعه الصحيح باستمارة البحث من أجل استكشاف الحقائق العلمية عند أفراد عينة البحث.

خطوات تصميم الاستمارة:

- قام الباحث بإتباع الخطوات التمهيدية قبل إعداد الاستمارة من حيث الاطلاع على الكتابات العلمية الخاصة باستمارة البحث في مراجع البحث العلمي ومناهج البحث الاجتماعي، وكذلك الاطلاع على بعض الاستمارات المرتبطة بموضوع الدراسة في الدراسات السابقة.
- ثم قام الباحث بتحديد مجالات وأبعاد الاستمارة.وقد احتوت الاستمارة على مجموعة من التساؤلات، ومجموعة خاصة بالبيانات الأولية لعينة البحث. وقد راع الباحث صياغة الأسئلة بلغة سهلة وواضحة فضلاً عن ترابط الأسئلة بعضها ببعض.
- قام الباحث بعد ذلك باختيار صدق وثبات الاستمارة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين وأيدوا ملاحظاتهم على الاستمارة، وتم تعديلها وفقا لهذه الملاحظات والتي ساهمت في إعداد الاستمارة في شكلها النهائي لتكون صالحة للتطبيق على عينة البحث.
- كما تم قياس الثبات بعمل اختبار قبل بعدي Pretest للاستمارة يسبق عملية جمع البيانات الأساسية، وقد قام الباحث بإجراء هذا الاختبار بتطبيق الاستمارة على عدد محدود من مجتمع البحث وذلك لمعرفة مدى ملائمة الاستمارة لجمع البيانات اللازمة. ومدى فهم المبحوثين للأسئلة مما أدى إلى تعديل لغة الاستمارة في بعض الأحيان بالإضافة إلى حذف عدد من الأسئلة وتبسيط لغة صياغة البعض الآخر منها، وبعد ذلك أصبحت الاستمارة صالحة للتطبيق على عينة البحث.
- تم إعداد الاستمارة في شكلها النهائي القابل لإجراء الدراسة الميدانية.
- إلى جانب ذلك، استعانت الدراسة أيضاً ببعض أهم أدوات جمع البيانات الثانوية التي يعتمد عليها في مجالات البحث العلمي والتي تتمثل فيما يلي:

*المراجع الأكاديمية العربية والأجنبية. *شبكة الإنترنت

*قواعد البيانات بالإنترنت. *الدراسات والبحوث السابقة.

*الدوريات العلمية والتقارير الدورية.*بعض المقالات في الصحف والمجلات.

٤ – مقياس مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

أعد الباحث هذا المقياس بغرض معرفة مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية، ولإعداد المقياس اتبع الباحث الخطوات التالية:

١- الاطلاع على بعض الدراسات والمقاييس الخاصة بالاغتراب السياسي.
٢- إعداد المقياس في صورته المبدئية.
٣- العرض على المحكمين.
٤- قياس كفاءة المقياس (الصدق والثبات).
٥- إعداد المقياس في صورته النهائية.

صدق وثبات مقياس الاغتراب السياسي

أولاً : صدق المقياس :

أ- صدق المحكمين:

قام الباحث بعرض المقياس فى صورته المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين فى مجال علم الاجتماع لتحديد مدى مناسبة العبارات لكل بعد حيث يتكون المقياس من ثلاثة أبعاد : البعد الأول: اللامعنى ، البعد الثانى: اللامعيارية وفقدان الثقة السياسية ، البعد الثالث: اللاقوة والعزلة السياسية ، وتم إجراء التعديلات المقترحة للسادة المحكمين من حذف وتعديل وإضافة وإعادة صياغة بعض العبارات وتراوحت نسب الاتفاق بين السادة المحكمين على مدى صلاحية العبارات بين (٨٣.٣ :١٠٠%) ما عدا عبارة (٢٦) من البعد الثانى حصلت على نسبة اتفاق ٣٣.٣% وتم استبعادها وأصبح المقياس مكون من (٥٩) عبارة موزعة على أبعاده.

جدول (١)

نسب الاتفاق بين السادة المحكمين على عبارات المقياس

رقم العبارة	التكرار	النسبة	رقم العبارة	التكرار	النسبة	رقم العبارة	التكرار	النسبة	رقم العبارة	التكرار	النسبة
١	٥	٨٣.٣%	١٦	٦	١٠٠%	٣١	٥	٨٣.٣%	٤٦	٥	٨٣.٣%
٢	٦	١٠٠%	١٧	٥	٨٣.٣%	٣٢	٦	١٠٠%	٤٧	٦	١٠٠%
٣	٦	١٠٠%	١٨	٥	٨٣.٣%	٣٣	٦	١٠٠%	٤٨	٥	٨٣.٣%
٤	٦	١٠٠%	١٩	٦	١٠٠%	٣٤	٥	٨٣.٣%	٤٩	٦	١٠٠%
٥	٦	١٠٠%	٢٠	٦	١٠٠%	٣٥	٦	١٠٠%	٥٠	٦	١٠٠%
٦	٥	٨٣.٣%	٢١	٥	٨٣.٣%	٣٦	٦	١٠٠%	٥١	٥	٨٣.٣%
٧	٥	٨٣.٣%	٢٢	٦	١٠٠%	٣٧	٥	٨٣.٣%	٥٢	٥	٨٣.٣%
٨	٦	١٠٠%	٢٣	٥	٨٣.٣%	٣٨	٦	١٠٠%	٥٣	٦	١٠٠%
٩	٦	١٠٠%	٢٤	٦	١٠٠%	٣٩	٦	١٠٠%	٥٤	٦	١٠٠%
١٠	٦	١٠٠%	٢٥	٦	١٠٠%	٤٠	٥	٨٣.٣%	٥٥	٦	١٠٠%
١١	٥	٨٣.٣%	٢٦	٢	٣٣.٣%	٤١	٥	٨٣.٣%	٥٦	٥	٨٣.٣%
١٢	٦	١٠٠%	٢٧	٦	١٠٠%	٤٢	٦	١٠٠%	٥٧	٥	٨٣.٣%
١٣	٦	١٠٠%	٢٨	٥	٨٣.٣%	٤٣	٦	١٠٠%	٥٨	٦	١٠٠%
١٤	٥	٨٣.٣%	٢٩	٥	٨٣.٣%	٤٤	٥	٨٣.٣%	٥٩	٥	٨٣.٣%
١٥	٦	١٠٠%	٣٠	٥	٨٣.٣%	٤٥	٦	١٠٠%	٦٠	٦	١٠٠%

ب- الاتساق الداخلى:

يعد صدق المحكمين من أنواع الصدق السطحى أوالظاهرى ؛ لذلك قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة استطلاعية من السيدات الريفيات ببعض قرى محافظة الشرقية بلغ عددها (ن = ٤٥) وذلك لحساب الاتساق الداخلى للمقياس عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للبعد وذلك باستخدام الحزمة الإحصائية المعروفة اختصاراً بـSpss V.20 فكانت قيم معاملات الارتباط كما هو موضح بجدول(٢)

جدول (٢)

قيم معاملات ارتباط عبارات المقياس بالدرجة الكلية للبعد

رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط	رقم العبارة	قيمة معامل الارتباط
١	٠.٧١٩**	١٦	٠.٥٧٤*	٣١	٠.٦٢٠**	٤٦	٠.٧١٣**
٢	٠.٦٣٥**	١٧	٠.٤٧٢*	٣٢	٠.٧٤٧**	٤٧	٠.١٢٢
٣	٠.٧٤٦**	١٨	٠.٧٤١**	٣٣	٠.١٣٣	٤٨	٠.٦١١**
٤	٠.١٣١	١٩	٠.١١٦	٣٤	٠.٧٥٣**	٤٩	٠.٧٢١**

٥	٠.٦٥٥**	٢٠	٠.٦١٦**	٣٥	٠.٦١٦**	٥٠	٠.٧٨١**
٦	٠.٦١١**	٢١	٠.٦٦١**	٣٦	٠.١٥٥	٥١	٠.٦٩٩**
٧	٠.٧٢١**	٢٢	٠.١٣٨	٣٧	٠.١٠١	٥٢	٠.١٦٨
٨	٠.٧٨١**	٢٣	٠.١٠٧	٣٨	٠.٦٨٤**	٥٣	٠.٦٢٥**
٩	٠.٦٩٩**	٢٤	٠.٧٣٩**	٣٩	٠.١١٩	٥٤	٠.٥٤٤*
١٠	٠.٦٥٦**	٢٥	٠.٦٤٧**	٤٠	٠.٦٣٠**	٥٥	٠.٥٣٩*
١١	٠.١٠٥	٢٦	٠.٧٣٩**	٤١	٠.٧٣٢**	٥٦	٠.١١٩**
١٢	٠.٥٤٤*	٢٧	٠.١٤٧	٤٢	٠.١٨١	٥٧	٠.٧٣٩
١٣	٠.٥٣٩*	٢٨	٠.٦٦٨**	٤٣	٠.٦٥١**	٥٨	٠.٧٧٣**
١٤	٠.٦٩٨**	٢٩	٠.٧١١**	٤٤	٠.٦٧٨**	٥٩	٠.٦٢٤**
١٥	٠.٦١٦**	٣٠	٠.١٥٦	٤٥	٠.٦٣٥**	-	-

(*) دال عند مستوى ٠.٠٥

(**) دال عند مستوى ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات ارتباط العبارات بالدرجة الكلية للبعد دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ والبعض الآخر دال إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ ، ما عدا العبارتين (٤ ، ١١) فى البعد الأول ، والعبارات (١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢) فى البعد الثانى ، العبارات (٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧) فى البعد الثالث تم استبعادهما لانخفاض قيمة معامل ارتباطهم بالدرجة الكلية للبعد ، أما باقى العبارات فيوجد اتساق بينها وبين الدرجة الكلية للبعد ، أى أنه يوجد اتساق ما بين عبارات المقياس والدرجة الكلية للبعد مما يشير إلى أن عبارات المقياس على درجة مناسبة من الصدق.

ثانياً: ثبات المقياس:

أ- طريقة معامل ألفا لكرونباخ:

حيث تم حساب ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا لكرونباخ Cronbach's Coefficient Alpha فى حالة حذف درجة العبارة من الدرجة الكلية للمقياس فبلغت قيمة معامل ألفا العام ٠.٧٩٥ وكانت قيم معامل ألفا لعبارات المقياس كما هى موضحة بجدول(٣) .

جدول (٣)

قيم معاملات ألفا لعبارات المقياس

رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا	رقم العبارة	قيمة معامل ألفا
١	٠.٧١٩	١٦	٠.٧٦٧	٣١	٠.٧٩٠	٤٦	٠.٧٦١
٢	٠.٧٣٣	١٧	٠.٧٥٧	٣٢	٠.٧٤١	٤٧	٠.٧٩٨
٣	٠.٧٣٦	١٨	٠.٦٧١	٣٣	٠.٧٩٨	٤٨	٠.٧١٠
٤	٠.٧٩٦	١٩	٠.٧٩٦	٣٤	٠.٧٢٩	٤٩	٠.٧٠٥
٥	٠.٧٧٨	٢٠	٠.٦٤٢	٣٥	٠.٧٦٣	٥٠	٠.٧١٠
٦	٠.٧٥٢	٢١	٠.٧٣٧	٣٦	٠.٧٥٧	٥١	٠.٧٩٢
٧	٠.٧٩٧	٢٢	٠.٧٩٦	٣٧	٠.٧٩٧	٥٢	٠.٧٩٧
٨	٠.٧٢٣	٢٣	٠.٧٩٨	٣٨	٠.٧٥٦	٥٣	٠.٧٧١
٩	٠.٧٣٢	٢٤	٠.٧٨١	٣٩	٠.٧٩٨	٥٤	٠.٧٠٧
١٠	٠.٧٢٤	٢٥	٠.٧٦٧	٤٠	٠.٧٤٢	٥٥	٠.٧٤٨
١١	٠.٧٥٥	٢٦	٠.٧٧٥	٤١	٠.٧٣٧	٥٦	٠.٧١٣

١٢	٠.٧٩١	٢٧	٠.٧٩٦	٤٢	٠.٧٩٧	٥٧	٠.٧٩٧
١٣	٠.٧٢٧	٢٨	٠.٧٧٩	٤٣	٠.٧٦٥	٥٨	٠.٧٧٥
١٤	٠.٧٣٦	٢٩	٠.٧٥٧	٤٤	٠.٧٢٢	٥٩	٠.٧٥٢
١٥	٠.٧٤١	٣٠	٠.٧٩٦	٤٥	٠.٧٥٧	-	-

يتضح من الجدول السابق أن جميع قيم معاملات ألفا لعبارات المقياس أقل من قيمة معامل ألفا العام ما عدا العبارتين (٤ ، ١١) فى البعد الأول ، والعبارات (١٩ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧، ٣٠، ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٢) فى البعد الثانى ، العبارات (٤٧ ، ٥٢ ، ٥٧) فى البعد الثالث تم حذفهما لارتفاع قيمتهما عن قيمة معامل ألفا العام للمقياس ككل مما يدل على عدم ثباتهما ، أما باقى عبارات المقياس على درجة مناسبة من الثبات.

ب- طريقة التجزئة النصفية:

للتحقق من ثبات المقياس ككل تم استخدام طريقة التجزئة النصفية Split half وبلغت قيمة معامل الارتباط بين نصفى الاستبيان (٠.٧٦٦) وبعد تصحيح أثر التجزئة بمعادلة سبيرمان وبراون Spearman – Brown فبلغت قيمة معامل الثبات (٠.٧٨٣) ، ويتضح مما سبق أن المقياس على درجة مناسبة من الثبات.

ومن إجراءات الصدق والثبات السابقة أصبح المقياس فى صورته النهائية مكون من (٤٦) عبارة موزعة على أبعاده كما يلى: البعد الأول: اللامعنى ويمثله العبارات (من ١ إلى ١٥) ، البعد الثانى: اللامعيارية وفقدان الثقة السياسية ويمثله العبارات (من ١٦ إلى ٣٢) ، البعد الثالث: اللاقوة والعزلة السياسية ويمثله العبارات (من ٣٣ إلى ٤٦) ، والمقياس بهذه الصورة النهائية صالح للتطبيق على عينة الدراسة الأساسية.

الواقع الاجتماعي لمشكلة الدراسة:

أولاً: خصائص العينة:

١ – القرية:

جدول (٤)
توزيع العينة وفق القرية

اسم القرية	ك	%
شبية	١٤٠	٣١.١
بني شبل	٧٥	١٦.٧
النخاس	٨٣	١٨.٤
الطيبة	٤٧	١٠.٤
تل حوين	١٠٥	٢٣.٢
الإجمالي	٤٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق توزيع العينة وفق القرية التي تقطن بها، ويتبين من الجدول السابق أن أغلبية العينة بنسبة ٣١.١% من قرية شبية وذلك لأنها من أكبر القرى مساحة وتتركز بها أغلب الخدمات.

يلي ذلك قرية تل حوين بنسبة ٢٣.٢% من العينة، يليها قرية النخاس بنسبة ١٨.٤ من العينة، ثم قرية بني شبل بنسبة ١٦.٧%، وأخيراً قرية الطيبة بنسبة ١٠.٤%.

٢ – الديانــة:

جدول (٥)
توزيع العينة وفق الديانــة

الديانــة	ك	%
مسلمة	٤٢١	٩٣.٥٥
مسيحية	٢٩	٦.٤٥
الإجمالي	٤٥٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن ٩٣.٥٥% من العينة مسلمات، في مقابل ٦.٤٥% من العينة مسيحيات.

٣ – الســن:

جدول (٦)
توزيع العينة وفق الســن

السـن	ك	%
أقل من ٢٠	٨٣	١٨.٤٤
٢٠ -	١٧٨	٣٩.٥٥
٣٠ -	١٠٦	٢٣.٥٥
٤٠ -	٨٣	١٨.٤٤
الإجمالي	٤٥٠	%١٠٠

يتبين من الجدول السابق أن أغلبية العينة تنحصر أعمارهن في فئة السن من ٢٠ لأقل من ٣٠ بنسبة ٣٩.٥٥% من العينة، يلي ذلك فئة السن من ٣٠ لأقل من ٤٠ بنسبة ٢٣.٥٥% من العينة، وجاءت النسب متساوية لفئة السن أقل من ٢٠، وفئة السن من ٤٠ فأكثر بنسبة ١٨.٤٤%.

يتضح مما سبق أن أغلبية العينة بنسبة ٨١.٥٤% لازلن في مرحلة الشباب، وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل، حيث تقوم المرأة في هذه المرحلة بإفراز: القيم والاتجاهات والمعارف التي اكتسبتها خلال مرحلتي: الطفولة، والمراهقة، عبر عملية التنشئة الاجتماعية. فإما أن تساعدها هذه القيم على المشاركة في الحياة السياسية، أو تمثل عائقاً يدفعها للاغتراب السياسي.

٤ – الحالة التعليمية:

جدول (٧)
توزيع العينة وفق الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	ك	%
أمـي	١٠٨	٢٤
تقرأ وتكتب	٦٤	١٤.٢٢
أقل من المتوسط	٥٦	١٢.٤٤
متوسط	٧٧	١٧.١١
فوق المتوسط	٢٨	٦.٢٢
جامعي	١٠٨	٢٤

فوق جامعي	٩	٢
الإجمالي	٤٥٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٢٦% من العينة جامعيات وفوق جامعيات، وأن نسبة ٢٤% أميات، يليها نسبة ١٤.٢٢% من العينة يعرفن القراءة والكتابة، ثم المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٢٣.٣٣%.

يتضح مما سبق أن أغلبية العينة أميات ومتسربات من التعليم، حيث بلغت نسبتهن ٣٨.٢٢% من العينة. ويكشف ذلك عن أن تعليم الفتاة ما يزال يواجه العديد من العادات التي تفضل بقاء البنت في البيت.

٥ – الحالة الاجتماعية:

جدول (٨)
توزيع العينة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ك	%
أعزب	١٨٥	٤١.١١
متزوجة ولا تعول	٢٠	٤.٤٤
متزوجة وتعول	٢١٤	٤٧.٥٥
مطلقة ولا تعول	٨	١.٧٧
مطلقة وتعول	٩	٢
أرملة وتعول	١٤	٣.١١
الإجمالي	٤٥٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبةمن العينة هن المتزوجات المعيلات، وإذا أضيفت لهن نسبة المتزوجات غير المعيلات لأصبحت نسبتهن ٥٢% من إجمالي العينة؛ ويرجع ذلك إلى أهمية الزواج بالنسبة للمرأة حيث يبث في ذهن المرأة أن الشيء الوحيد الذي يجب أن تفكر فيه وتهتم به هو "الزواج"، ولا ترهق تفكيرها في أمور أخرى مثل المشاركة في الحياة السياسية.

يلي ذلك بنسبة ٤١.١١% من إجمالي العينة النساء اللائي لم يتزوجن. أما النسب الأقل فكانت للأرامل المعيلات بنسبة ٣.١١%، والمطلقات المعيلات وغير المعيلات بنسبة ٣.٧٧%.

٦ – المهنة:

جدول (٩)
توزيع العينة وفق المهنة

المهنة	ك	%
ربة بيت وبدون عمل	٢٧٣	٦٠.٦٦
طالبة	٨٠	١٧.٧٧
تعمل بالحكومة	٣٢	٧.١١
تعمل بالقطاع الخاص	٣٧	٨.٢٢
أعمال حرة	١١	٢.٤٤
مهن تخصصية	١٧	٣.٧٧
بدون عمل	٦١	١٣.٥٥

الإجمالي	٤٥٠	١٠٠%

يتضح مما سبق أن أغلبية العينة بنسبة ٦٠.٦٦% من ربات البيوت، حيث تنشأ المرأة في طفولتها في ظل نظام قيمي أبوي قائم على افتراض أن الهدف الأساسي من حياتها هو أن تصبح ربة بيت، ويمكن تفسير ذلك بأن المرأة تنشأ على أدوار معينة بحيث يكون المجال الأسري هو المجال الذي يتفق مع طبيعة المرأة، يلي ذلك الطالبات بنسبة مئوية ١٧.٧٧%.

يلي ذلك النساء اللائي يعملن في القطاع الخاص حيث تنحصر أعمالهن في العمل كسكرتارية، أو عاملات بالمصانع، وبلغت نسبتهن ٨.٢٢%. ثم النساء اللائي تعملن بالقطاع الحكومي بنسبة ٧.١١%، وتنحصر أعمالهن في العمل كموظفات.

يلي ذلك النساء اللائي يعملن بالمهن التخصصية بنسبة ٣.٧٧%، وأقل النسب كانت للائي يعملن في الأعمال الحرة بنسبة ٢.٤٤%. وهو ما يؤكده "أنتوني جيدنز" والذي يرى أن فرص العمل بالنسبة للمرأة مركزة في الأعمال التقليدية، كما أن النساء يقومن بالاضطلاع بأداء أعمال على درجة عالية من الروتينية من التي تقع في أسفل سلم السلطة سواء في المكتب أو المصنع.

٧ - الدخـــــل :

جدول (١٠)

توزيع العينة وفق الدخل للسيدات العاملات فقط

الدخل	ك	%
أقل من ٥٠٠	٣٥	٣٦.٠٨
٥٠٠ -	٢٩	٢٩.٨٩
١٠٠٠ -	٢٢	٢٢.٦٨
٢٠٠٠ -	١١	١١.٣٤
الإجمالي	٩٧	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية العينة دخلهن أقل من ٥٠٠ جنيه بنسبة ٣٦.٠٨%، يليها اللائي يحصلن على دخل من ٥٠٠ لأقل من ١٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٩.٨٩%، ثم اللائي يحصلن على دخل من ١٠٠٠ لأقل من ٢٠٠٠ جنيه بنسبة ٢٢.٦٨%، وأقل النسب دخلاً من أفراد العينة تبدأ دخولهن من ٢٠٠٠ فأكثر بنسبة ١١.٣٤%.

ثانياً: مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

جدول (١١)

المتوسط والانحراف المعيارى لأبعاد مقياس الاغتراب السياسى

أبعاد المقياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى
اللامعنى	**٣٣.٩**	**٣.٣**
اللامعيارية وفقدان الثقة السياسية	**٣٦.٣**	**٣.٨**
اللاقوة والعزلة السياسية	**٩٨.٤**	**٧.٢**

يتضح من جدول (١١) أن بعد اللاقوة والعزلة السياسية جاء فى الترتيب الأول ، بينما جاء بعد اللامعيارية وفقدان الثقة السياسية فى الترتيب الثانى ، أما بعد اللامعنى فجاء فى

الترتيب الثالث والأخير. ويمكن عرض مؤشرات الاغتراب السياسي بعد تطبيق المقياس على عينة الدراسة على النحو التالي:

١- اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن غالبية مفردات البحث لم توافق بنسبة مئوية مقدارها ٥١.٧% على أن المشاركة السياسية من أهم وسائل تقدم المجتمع.
٢- توصلت الدراسة أيضاً إلى أن غالبية مفردات البحث لم توافق بنسبة مئوية مقدارها ٤٦.١% على أن المشاركة السياسية تأتي في أولى مجالات مشاركتهن المجتمعية.
٣- اعتبر غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٥٧.٨% أن المشاركة السياسية لا تغير شيء من الواقع.
٤- غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٨.٢% لا تهتم بمتابعة نشرات الأخبار ومشاهدة البرامج السياسية.
٥- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦٢.٣% لا تهتم بالأحداث السياسية المحلية والإقليمية والدولية.
٦- وافق غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٨.١% على أن اللامبالاة السياسية وسيلة تضعها الحكومة لإبعاد الشعب عن السياسة.
٧- توصلت الدراسة إلى أن غالبية مفردات البحث لم توافق بنسبة مئوية مقدارها ٤٢.٥% على أن المواطنين لديهم القدرة على التأثير في مجريات الأمور.
٨- أجاب غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦٤.١% بأنهن لا يشاركن في جلسات الحوار والمناظرات السياسية.
٩- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤١.١% لم توافق على ضرورة أن يشارك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية لحماية مصالحهم.
١٠- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٥٢.٦% لم تشعر بزيادة وعيها السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير.
١١- وافق غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦٤.١% على أن الاهتمام بالأمور السياسية حق للطبقة الحاكمة فقط.
١٢- توصلت الدراسة إلى أن غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٧١.٥% لا تشارك في المسيرات والاحتجاجات التي تعبر عن آرائهن في الموضوعات السياسية.
١٣- لم توافق غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٤.٧% على أن التصويت في الانتخابات واجب وطني.
١٤- توصلت الدراسة على أن غالبية أفراد البحث بنسبة مئوية مقدارها ٧٨.٣% لا تقوم بتصفح المواقع الإلكترونية الخاصة ببعض رجال السياسة لمعرفة أدائهم السياسية.
١٥- توصلت الدراسة إلى أن غالبية مفردات البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٤.٢% لا تشعر بالمزيد من الحرية والديمقراطية أكثر مما سبق.
١٦- وافق غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦٦.٣% على أن المشاركة السياسية حق لذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع فقط.
١٧- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٩.٧% لا تتابع جلسات مجلس الشعب.
١٨- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٥٢.٤% ليس لديها القدر الكافي من المعلومات حول ما يجرى في المجتمع من أمور وأحداث سياسية.
١٩- أجاب غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٩٩.٧% بعدم القيام بترشيح أنفسهن في انتخابات مجلس الشعب.

٢٠- توصلت الدراسة على أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٥٥.٢% لا توافق على أن الديكتاتورية هي الحل الأمثل لردع الفوضى.
٢١- توصلت الدراسة على أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٧٢.٣% كانت تشعر بالغربة قبل ثورة ٢٥ يناير.
٢٢- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٨.١% لا تشعر بالعدل والنزاهة في نتائج انتخابات مجلس الشعب.
٢٣- توصلت الدراسة على أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦١.٦% لا ترى أن متابعة الأخبار تزيد من وعيهن.
٢٤- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية ٧١.٤% لا تشارك في المسيرات السلمية.
٢٥- ترى غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٦٨.٣% أن المسيرات والمظاهرات السياسية لا تمثل قيمة في المجتمع.
٢٦- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٩.٢% لا ترغب في الانضمام لأحد الأحزاب السياسية بعد الثورة.
٢٧- ترى غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٨.٢% بأن قراءة الصحف والجرائد اليومية لا توسع مدارك الأفراد ولا تزودهم بالمعلومات السياسية.
٢٨- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٦.٤% لا تؤيد الإضرابات والاحتجاجات والمسيرات التي يقوم بها الأفراد للتعبير عن أدائهم.
٢٩- توصلت الدراسة على أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٨.٨% ترى أن الأفراد لا يستطيعون تغيير أي أمور سياسية مهما قاموا بمظاهرات واحتجاجات.
٣٠- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٦.٢% لا تؤمن بدور المرأة في العمل السياسي.
٣١- توصلت الدراسة على أن غالبية عينة البحث بنسبة مئوية مقدارها ٤٤.٧% ترى أن المؤتمرات والمناقشات السياسية ليس لها أي دور فعلي بل هي شكليات فقط.

ثالثاً: التنشئة الاجتماعية واغتراب المرأة الريفية سياسياً:

لاختبار تأثير التنشئة الاجتماعية على اغتراب المرأة الريفية سياسية ، استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدارRegression analysis بواسطة الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة اختصاراً بSpss. V20 ويوضح جدول (١٢) نتائج هذا الاختبار:

جدول (١٢)

نتائج تحليل الانحدار لمدى تأثير التنشئة الاجتماعية على اغتراب المرأة الريفية سياسيا

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	R2	مستوي الدلالة
المنسوب للانحدار	١٢٣.٣	١	١٢٣.٣	١١.٩	٠.٨٢	٠.٠١
المنحرف عن الانحدار	٤٦٢٠.٦	٤٤٨	١٠.٣			
المجموع	٤٧٤٣.٩	٤٤٩	-			

يتضح من جدول (١٢) أن قيمة ف دالة إحصائياً عن مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى تأثير التنشئة الاجتماعية على اغتراب المرأة الريفية سياسياً، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

١- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٥٩.٣% من مجموع العينة يؤكدن أن الأسرة تفرق في المعاملة بينهن وبين الذكور، في مقابل نسبة ٤٠.٧% من مجموع العينة يرين أن الأسرة لا تفرق في المعاملة.

٢- توصلت الدراسة إلى أن ٥٧.٥٥% من العينة يؤكدن أن الأسرة تفرق بينهن وبين الأولاد في تعويد البنت على عدم الاهتمام بالمشاركة في المجتمع، حيث ترى المبحوثات أن الأسرة تهتم بتعليمهن شئون المنزل، كما أنه من غير الطبيعي أن تخرج البنت لكي تقوم بأي نشاط خارج المنزل.

يلي ذلك بنسبة ٤٣.٨٢% من العينة يرين أن الأسرة تعود الذكر على أنه صاحب القرار في حالة غياب الأب، فالبنت في الأسرة مازالت لا تملك حق إصدار قرار، حيث تخضع المرأة منذ الميلاد لسلطة الرجل، وينتج ذلك شخصيات تتسم بالخضوع والامتثال لمعايير المجتمع الذي تعيش فيه، مما يدفع المرأة للاغتراب عن واقعها الاجتماعي والسياسي.

يلي ذلك بنسبة ٤١.٠٩% من العينة يرين أن الأسرة تقلل من صداقتهن الاجتماعية، مما يجعل الفتاة تنسحب من الحياة الاجتماعية والسياسية.

يلي ذلك بنسبة ٣٥.٢٧% من العينة يرين أن الأسرة تتساهل مع الولد في أخطائه أكثر من البنت، ويرجع ذلك إلى أن الأسرة تعتبر هذه الأخطاء أمر طبيعي من الولد، بينما البنت لابد وأن تتعود على الخضوع.

يلي ذلك بنسبة ٣٥.١٨% من العينة يؤكدن على اهتمام الأسرة بتعليم الولد أكثر من البنت.

يأتي بعد ذلك نسبة ٣٠.٧٣% من العينة يرين أن الأسرة تعودهن على السلبية، فالبنت في الأسرة ليس لها رأي، حيث تتعلم أنه من العيب أن تناقش الأب في أي قرار يصدره. ومما لا شك فيه أن ذلك ينتج شخصيات غير قادرة على المشاركة الاجتماعية. أما أقل النسب ٧.٢٧% من العينة فكانت للاهتمام بالاحتياجات الشخصية والعاطفية.

يمكن القول أن هذه الأساليب غير السوية في تنشئة الإناث تجعلهن غير قادرات على المشاركة في الحياة السياسية وتولد لديهن حالة من السخط تجاه المجتمع.

٣- يتبين من الدراسة أن نسبة ٨٧.٠٤% من العينة يرين أن الأب هو المسئول عن اتخاذ القرارات في الأسرة، في مقابل نسبة ١٤.٤٤% من العينة يرين أن الأم هي المسئولة عن اتخاذ القرارات، ويدل ذلك على أن سلطة الرجل ما زالت قوية، ولا شك في أن فرض الرأي على الإناث وسلب حريتهن في التعبير عن آرائهن يضعف من ثقتهن في أنفسهن، وتشيع فيهن روح التبعية، ومن هنا تتولد شخصية المرأة العاجزة عن اتخاذ القرارات بنفسها.

يلي ذلك بنسبة ١٠.٧٢% من العينة يؤكدن أن الأخ الأكبر هو المسئول عن اتخاذ القرارات بعد الأب. أما النسب الأقل فكانت لجميع أفراد الأسرة بنسبة ٢.٧٤%، والأخت الكبرى بنسبة ١.٦١%.

٤- يتضح من الدراسة أن أغلبية أسر العينة لم تقوم خلال عملية التنشئة الاجتماعية بإكسابهن القيم الإيجابية، ومن بين هذه القيم: القدرة على الاعتماد على النفس، حيث أكدت أغلبية العينة بنسبة ٧١.٦٥% أن أسرهن لم تعودهن على الاعتماد على أنفسهن؛ وذلك لأن البنت خلال عملية التنشئة الاجتماعية تتعود على أنها لابد وأن ترجع في قرارها أو في أي تصرف تقوم به إلى الأب الذي يمارس دوره الأبوي على البنت فيسلبها حريتها، في حين نجد أن نسبة ٢٨.٣٥% من العينة يؤكدن أن أسرهن أنشأتهن على قيمة الاعتماد على النفس.

يلي ذلك اتفاق أغلبية العينة على أنهن غير قادرات على اتخاذ أي قرار بشكل نهائي بنسبة ٨٨.٥٢%، في مقابل نسبة ١١.٤٨% ليس لديهن قدرة على أخذ قرار.

يلي ذلك ضرورة مشورة الأب أو الزوج في أي قرار تتخذه المرأة بنسبة ٩٤.٢٧%، في مقابل نسبة ٥.٧٣% أجبن بالنفي. ومما لا شك فيه أن تبعية المرأة للرجل وعدم قدرتها على اتخاذ أي قرار يدفعها للاغتراب عن الحياة السياسية، حيث اتفقت أغلبية العينة بنسبة ٨٢.٣٣%، في مقابل نسبة ١٧.٦٧% على أن تربيتهن تجعلهن غير قادرات على المشاركة السياسية، وبالتالي غير قادرات على الحوار والمناقشة بنسبة ٦٦.٣٨% في مقابل نسبة ٣٣.٦٢% أجبن بالنفي.

٥- يتضح من الدراسة أن نسبة ٦٧.١١% من مجموع العينة يرين أن أسرهن تتخذ العديد من القرارات التي تخصهن دون مناقشة، في مقابل نسبة صغيرة تصل إلى ٣٢.٨٩% أجبن بالنفي، ويكشف ذلك عن عدم قدرة المرأة الريفية على اتخاذ أي قرار يخصها، ومن هنا تتولد شخصية نسائية مغتربة عن الحياة السياسية.

٦- يتضح من الدراسة أن أغلبية العينة اتفقن على أن قرار الاستمرار في التعليم من عدمه تتخذه الأسرة دون مناقشتهن حيث بلغت نسبتهن ٦١.٩٨%، ومما لا شك فيه أن عدم الاهتمام بتعليم البنت، وعدم حصولها على القدر الكافي من التعليم يجعلها غير قادرة وعاجزة عن المشاركة السياسية.

يلي ذلك عدم السماح بالاشتراك في أي أنشطة في المجتمع بنسبة ٥٠.٧٦% من العينة.

يلي ذلك قرار اختيار الزوج بنسبة ٣٨.٧٥% حيث يعد الزواج المبكر – في ثقافة مجتمع البحث – "سترة البنت"، وإذا تأخر زواج الفتاة قلل هذا من شأنها، ووصفت بأنها "بايرة"، وبالتالي أصبحت غير مرغوبة في المجتمع.

يلي ذلك قرار توجيه الفتاة لنوع محدد من التعليم بنسبة ١٥.٨٣% حيث أشارت المبحوثات إلى أن أسرهن تسمح لهن بالاستمرار في التعليم، ولكن التعليم الذي يروه ملائما لطبيعة البنت.

يلي ذلك القرارات المتعلقة بأمور الحياة الشخصية، وبلغت نسبتهن ٦.٣٩% وتتمثل في شراء الاحتياجات الشخصية أو إقامة علاقات صداقة. أما النسبة الأقل فكانت لقرار اختيار المهنة التي تعمل بها المبحوثات وبلغت نسبتهن ١.٩٧%.

وهكذا يمكن القول بأن عدم قدرة المرأة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتها الشخصية، يجعلها تفتقد الإحساس بالقدرة على التأثير في الحياة الاجتماعية والسياسية وبالتالي تصبح مغتربة عن واقعها.

٧- يتضح من الدراسة أسباب قبول أفراد العينة التي فرضت عليهن، فقد ذكر ٦٨.١٤% من العينة أنهن قبلن فرض هذه القرارات عليهن؛ لأنهن تربوا على احترام رأي الأكبر منهن. ويكشف ذلك عن ثقافة مجتمع البحث الذي تنشئ المرأة على قيم عدم الدخول في أي مناقشة مع الأكبر سناً مما يفقدها القدرة على المشاركة السياسية.

يلي ذلك عدم سماح الأب بالمناقشة بنسبة ٦٢.٩٤% من العينة. ويشير ذلك إلى أن مجتمع البحث لا يزال تسيطر عليه الثقافة الذكورية، هيمنة الرجل على المرأة. وبالتالي تصاب المرأة بانعدام القدرة على المشاركة.

يلي ذلك بنسبة ٢٩.٠٩% من العينة اللائي يؤكدن أن رغبتهن في الزواج هي السبب في قبولهن القرارات التي فرضت عليهن، فالأسرة تقوم باختيار الزوج دون مناقشتها في هذا القرار، وذلك لأنه تم تنشئتها وتعويدها على أن الزواج هو مصيرها، ويشير ذلك إلى

أن ثقافة المجتمع تؤكد أن المرأة خلقت لكي تتزوج، أي حصرها في أدوار معينة تقليدية، وتقوم الأم بإعادة إنتاج هذه الأيديولوجيا من خلال عملية التنشئة الاجتماعية منذ الصغر.

يلي ذلك اللائي يؤكدن أن رأى الأب هو أهم رأي، وأن رأيهن لا يهم حتى لو رفضن هذه القرار، وبلغت نسبتهن ٢٦.٦٧% من العينة. ومما لا شك فيه أن ذلك يفقدهن الثقة في أنفسهن وفيمن حولهن.

يلي ذلك اللائي يؤكدن أنهن لا يستطعن اتخاذ أي قرار بنسبة ٢٦.٧١% من العينة. ويؤكد ذلك على أن البنت خلال عملية التنشئة الاجتماعية لا تكتسب قيم إيجابية تساعدها على المشاركة في الحياة السياسية.

يلي ذلك اللائي يؤكدن أن قبولهن للقرارات التي فرضت عليهن يرجع إلى أن أمهاتهن أنشئتهن على الطاعة، وأن رفضهن لأي قرار يعد خروجاً على العادات والتقاليد وبلغت نسبتهن ١٧.٥٢%.

أما النسبة الأصغر فكانت لضرورة سماع رأي الأخ الأكبر؛ لأنه في مكانة الأب، وهو ما يؤكد على تسلط الذكور على الإناث، وخضوع الإناث لهم وبلغت نسبتهن ٨.٧٦%.

٨- يتضح من الدراسة علاقة الحالة التعليمية للعينة بعدم قبولهن فرض القرارات عليهن، حيث نلاحظ أنه كلما زاد تعليم الفتاة كلما زاد وعيها وقدراتها على اتخاذ القرارات، فنجد أن نسبة ٤٣.٧% من الحاصلات على مؤهل جامعي يؤكدن أنه من المفروض أن يعبرن عن رأيهن على الرغم من أنه يسبب لهن المشاكل، يليها المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٣٦.٣%، ثم اللائي يقرأن ويكتبن والأقل من المتوسط بنسبة ٦٤.٤%، أما النسبة الأقل كانت ٥.٦% للأميات.

أما البند الخاص بأنهن تعودن على حرية الرأي والمناقشة نجد أيضاً أن أغلبية العينة من الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة ٤٩.٧% يليها المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٤٣.٦%، ثم اللائي يقرأن ويكتبن والأقل من المتوسط بنسبة ٦.٧%.

كما يتضح أيضاً أن نسبة ٦٥.٣% من الجامعيات يؤكدن أن سبب عدم قبولهن لفرض القرارات عليهن؛ وذلك لأن التعبير عن آرائهن يعد حق من حقوقهن. يليها المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٣٠.٥%، ثم اللائي يقرأن ويكتبن والأقل من المتوسط بنسبة ٤.٢%. ويشير ذلك إلى أن التعليم له دوراً هاماً في تنمية وعي المرأة بحقوقها مما يساعدها على المشاركة في الحياة السياسية.

ومن أسباب رفض المبحوثات لفرض القرارات عليهن أيضاً أن هذه القرارات تخصهن وهن المسؤولات عنها، وأكد ذلك الجامعيات بنسبة ٤٧.٢%، يليها المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٣٠.٧%، ثم اللائي يقرأن ويكتبن والأقل من المتوسط بنسبة ١٧.٤%، وأقل نسبة كانت للأميات ٤.٧%.

أما السبب الخاص بأنهن كبيرات وأن الأسرة تأخذ بمشورتهن فجاءت النسب كما يلي: الجامعيات ٤٩.٤%، يليها المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٢٣%، يليها اللائي يقرأن ويكتبن والأميات بنسبة متساوية ١٣.٣%.

أما السبب الخاص بأن أسرهن تتيح لهن فرصة سماع رأيهن والأخذ به في بعض الأحيان فجاءت النسب أيضاً لتؤكد ما ذكرناه، حيث أكد على هذا السبب نسبة ٤٠.١% من الجامعيات يليها ٣٢.٥% من المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة، يليها ١٥.٩% من اللائي يقرأن ويكتبن وأقل من المتوسط، أما أقل النسب كانت ١١.٥% للأميات.

٩- يتضح من الدراسة أن أغلبية العينة لا يشاركن سياسياً حيث بلغت نسبتهن ٨٥.١٣%، في مقابل١٤.٨٧% من العينة من المشاركات سياسياً، ويرجع ذلك إلى ثقافة المجتمع الذي تنشأ فيه على العادات والتقاليد التي لا تسمح لها بممارسة هذه الأنشطة، بالإضافة

إلى اعتبار المشاركة السياسية من اختصاص الرجال فقط، وبالتالي تعويدها على الأدوار التقليدية فقط.

يتضح من الدراسة مجالات المشاركة السياسية للعينة التي تشارك حيث نجد أن أعلى نشاط سياسي هو نشاط التصويت بنسبة ٩٠.٦٤%، يليه الاهتمام العام بالسياسة بنسبة ١٦.٦٨%، ثم المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية بنسبة ٧.٤٤%، أما أقل النسب كانت المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة، والعضوية العادية في التنظيم السياسي بنسبة متساوية ٤.٨٨%، كذلك العضوية النشطة في التنظيم السياسي بنسبة ٢.٣٢%.

نلاحظ مما سبق أن التصويت هو أكثر نشاط سياسي تمارسه المبحوثات. ويشير ذلك إلى ابتعاد النساء في مجتمع البحث عن احتلال أي مناصب سياسية، أو القيام بدور فعال في الحياة السياسية مثل الأحزاب أو الحركات السياسية.

١٠- يتضح من الدراسة مدى تشجيع الأسرة للمبحوثات على المشاركة السياسية، حيث نجد أن نسبة ٨٩% من العينة يرين أن الأسرة لا تقوم بتشجيعهن على المشاركة السياسية، في مقابل نسبة ١١% من العينة يرين أن الأسرة تشجعهن على المشاركة السياسية.

١١- يتبين من الدراسة أن أغلبية العينة ترين أن عدم تشجيع الأسرة لهن على المشاركة السياسية يرجع إلى إيمان الأسرة بأن البنت مسيرها للزواج بنسبة ٤٩.٧٩%، لذلك فإن ما ينبغي عليها أن تعرفه وتهتم به هو كيف تكون زوجة وأماً. أما الأمور الأخرى مثل السياسة، فهي لن تفيدها.

يلي ذلك أن الأب والأم لا يفهموا الكثير عن المشاركة السياسية بنسبة ٣٨.٨٤%. ومما لا شك فيه أن افتقار الوالدين للثقافة السياسية التي تخلق لديهما وعي بأهمية المشاركة السياسية، يفقدهما بالتالي القدرة على غرس الوعي بأهمية المشاركة السياسية في أبنائهم.

يلي ذلك قناعة الأسرة بضرورة عدم الاختلاط بنسبة ٣٥.٥٢%. يلي ذلك أن نسبة ٣٣.٩٢% من العينة ترين أن من أسباب عدم تشجيع الأسرة لهن على المشاركة السياسية إن السياسة من اختصاص الرجال فقط.

يلي ذلك اهتمام الأسرة بتعليم المبحوثات لعادات شؤون المنزل بنسبة ٣١.٥٥% ويكشف ذلك عن اهتمام الأسرة بإعداد المرأة لدورها التقليدي كزوجة.

يلي ذلك عدم سماح الأب بالمشاركة في أي نشاط بنسبة ٢٧.٠٧% من العينة. ومما لا شك فيه أن ذلك يؤثر على قدرة المرأة على اكتساب الخبرات الاجتماعية والسياسية التي تمكنها من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية.

ثم يأتي بعد ذلك عدم إيمان الأسرة بجدوى المشاركة بنسبة ٢٤.٨٧% حيث تنقل الأسرة هذه القيمة السلبية إلى أبنائها الذين يفقدون بدورهم الثقة في السلطة السياسية فينسحبون من الحياة السياسية.

أما النسبة الباقية فكانت لخوف الأسرة من الأمور السياسية ونسبتهن ١٦.٨٧%. ومما لا شك فيه أن هذا الخوف ينتقل إلى الأبناء، مما يؤدي إلى خلق شخصية تفتقد إلى الشعور بالاقتدار السياسي.

١٢- يتبين من الدراسة مدى اهتمام آباء المبحوثات بتعليمهن مثل أخواتهن الذكور، حيث ذكرت نسبة ٥٥.٥٧% من العينة أن آبائهن اهتموا بتعليمهن مثل أخواتهن الذكور، في مقابل نسبة ٤٤.٤٣% من العينة أجبن بالنفي.

١٣- يتبين من الدراسة أسباب عدم اهتمام آباء العينة بتعليمهن، حيث ذكرت نسبة ٤٦.٣٥% من العينة أن عدم اهتمام الآباء بتعليمهن يرجع إلى إيمانهم بأن البنت

مسيرها للزواج، وبذلك تحرم المرأة من حقوقها مثل: حقها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

يلي ذلك المبحوثات اللائي ترين أن عدم تعليمهن يرجع إلى تفضيل الأب تعليم الأخوة الذكور بنسبة ٢٢.٩٢%، حيث يعتقد الآباء في مجتمع البحث أن تعليم البنت لن يفيدها؛ لأنها لن تشارك في الحياة الاجتماعية والسياسية، كما أنها في حاجة إلى تعلم شغل البيت، وهو ما أكدته لمبحوثات بنسبة ١٩.٦٦%. ومما لا شك فيه أن ذلك يمثل معوقاً يحد من المشاركة السياسية للمرأة ويدفعها للعزلة والاغتراب.

يلي ذلك عدم اهتمام الآباء بتعليمهن لظروف أسرهم الاقتصادية، وفي هذه الحالة تفضل الأسرة تعليم الولد على اعتبار أن الولد هو الذي يعول الأسرة، وبلغت نسبتهن ١٥.٧٥%.

يلي ذلك عدم اهتمام الآباء بتعليمهن لعدم ميل المبحوثات للتعليم بنسبة ١٤.١٥%؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية التي تمر بها البنت لدرجة تجعلها مقتنعة بأن مكانها الطبيعي هو المنزل، أما التعليم والعمل والمشاركة السياسية فهي أمور تخص الرجال فقط.

يأتي بعد ذلك عدم اهتمام الآباء بتعليم المبحوثات؛ لأن الولد سيفيد الأسرة في حالة تعلمه وشغله وظيفة، وبلغت نسبتهن ١٣.٦٣%. وهو ما يؤكد أن هناك تمييز واضح بين الذكر والأنثى، حيث ينشأ كل من الذكور والإناث على أدوار معينة.

كما ذكرت نسبة ١١.٥% من العينة أن عدم اهتمام الآباء بتعليمهن يرجع إلى أن التعليم لن يعود على البنت بفائدة.

أما النسبة الأقل وهي ٦.١٣% فكانت لعدم قرب المدرسة من البيت، كذلك غياب الوعي بأهمية تعليم البنات بنسبة ٤.١٦% وخاصة إذا كان الآباء أنفسهم غير متعلمين، ولا يعرفون أهمية تعليم البنت في تنمية وعيها الاجتماعي والسياسي، وإدماجها في المجتمع بشكل إيجابي. ويوضح ذلك أن هناك العديد من القيم السلبية مترسخة في ثقافة المجتمع، وتؤدي هذه القيم إلى الاغتراب السياسي للمرأة الريفية.

١٤- يتبين من الدراسة أن أغلبية العينة يؤكدن أن ليس لديهن ميل لتعليم بناتهن قيم المشاركة السياسية، وبلغت نسبتهن ٦٩.٦١%، وذلك في مقابل نسبة ٣٠.٣٩% من العينة يرغبن في تعليم بناتهن قيم المشاركة السياسية.

١٥- يتبين من الدراسة أن أغلبية العينة ترين أنهن على استعداد لتعليم بناتهن قيم المشاركة السياسية؛ وذلك لأنهن حرموا من ذلك في طفولتهم، ويودوا تعليم بناتهن ما حرموا منه، وبلغت نسبتهن ٦٠.٧٨%. يلي ذلك الرغبة في تعليم قيم المشاركة؛ لأن المشاركة السياسية حق طبيعي لكل إنسان، وطالما أن المرأة فرد من أفراد المجتمع فإن لها الحق في المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية، وبلغت نسبتهن ٣٧.٢٣%. يلي ذلك الرغبة في تعليم البنت المشاركة لكي تصبح شخصية قيادية قادرة على التأثير في صنع القرارات، وبلغت نسبتهن ١٩.٣٩%.

١٦- يتبين من الدراسة أن أغلبية العينة بنسبة ٤٠.٦٥% يؤكدن أنهن لا يرغبن في تعليم بناتهن مهارات وقيم المشاركة السياسية، لأنها هتواجه مضايقات كثيرة، ولكي تبتعد عن هذه المضايقات فمن الأفضل لها أن تبتعد عن المشاركة في الحياة السياسية.

يلي ذلك عدم رغبتهن في تعليم بناتهن قيم المشاركة السياسية لعدم موافقة الأب أو الأخ الأكبر على ذلك، وبلغت نسبتهن ٢٦.٩٣%، ويكشف ذلك عن مدى قوة وسلطة الأب أو الأخ الأكبر على الإناث، فللرجل الكلمة الأولى والأخيرة دون معارضة.

ثم يلي ذلك المبحوثات اللائي لا يرغبن في تعليم بناتهن قيم المشاركة؛ لأن السياسة من اختصاص الرجال فقط، وبلغت نسبتهن ٢١.٨٩%.

يلي ذلك اللائي يؤكدن أن المشاركة السياسية لن تعود على البنت بفائدة بنسبة ١٢.٠٧% أما النسبة الأقل ٧.٤٣% كانت لعدم رغبتهن في إرهاق بناتهن في المشاركة.

رابعاً: الثقافة الشعبية واغتراب المرأة الريفية:

جدول (١٣)

ملخص نتائج تحليل الانحدار لتأثير الثقافة الشعبية على اغتراب المرأة الريفية سياسياً

المتغير	المعامل البائي B	الخطأ المعياري للمعامل البائي	بيتا β	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الثابت	٢٨.٦	١.٤٦	-	١٩.٧	٠.٠١
الاغتراب السياسي للمرأة الريفية	٠.٣٩	٠.٦٨	٠.٨٢	٣.٥	٠.٠١

يتضح من جدول (١٣) أن قيمة " ت " دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى تأثير الثقافة الشعبية على اغتراب المرأة الريفية سياسياً، ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

١- يتضح من الدراسة آراء العينة حول بعض حقوق المرأة في الدين، ومن بين هذه الحقوق حقها في التعليم: حيث نجد أن أغلبية النساء يؤكدن أن الدين أعطى المرأة حقها في التعليم، غير أن العادات والتقاليد الموروثة هي التي تنكر على المرأة هذا الحق، وبلغت نسبتهن ٩٥.٧٧%، في مقابل نسبة ٣.٧٣% من العينة أشرن إلى أن الدين لم يعطي المرأة حق التعليم. أما النسبة الأقل فكانت ٠.٥٠% للائي لم يعرفن إذا ما كان الدين أعطى المرأة حق التعليم أم لا.

ويتمثل الحق الثاني في الملكية الخاصة: حيث أكدت أغلبية العينة أن الدين أعطى المرأة حقها أن يصبح لها ممتلكات خاصة بها وذمة مالية منفصلة عن زوجها، وبلغت نسبتهن ٩٣.٣١%، في مقابل نسبة ٤.٩٧% أجبن بالنفي و ١.٧٢% لا يعرفن.

أما الحق الثالث والخاص بحقها في العمل: يتبين لنا من الجدول السابق أن نسبة ٧٨.٠٦ من العينة أكدن على أن الدين أعطى المرأة حقها في العمل، في مقابل ١٧.٧٤% أجبن بالنفي.

أما بالنسبة لحق المرأة في المشاركة السياسية: فنجد أن أغلبية العينة بنسبة ٧٤.٨١% يؤكدن أنه بالرغم من أن الدين أعطى المرأة الحق في المشاركة السياسية إلا أن سلطة الرجل تمنعهن من المشاركة في تلك الأمور، لذلك ليس من حق المرأة أن تشارك سياسياً إلا إذا أراد الرجل ذلك. في حين نجد أن نسبة ١٣.٨٤% أكدن أن الدين لم يعطي المرأة الحق في المشاركة السياسية. وقد جاءت النسبة الأقل ١١.٣٥% للائي لم يعرفن إذا ما كان الدين أعطى المرأة حق المشاركة السياسية أم لا.

أما حق المرأة في تولي المناصب القيادية: فقد اختلفت فيها آراء العينة ما بين أن الدين لم يعطي المرأة هذا الحق بنسبة ٤٤.٦٨% من العينة؛ وذلك لأن الرجال قوامون على النساء، وأن المرأة تتسم بصفات تجعلها غير قادرة على تولي المناصب القيادية أو المشاركة السياسية. ويكشف ذلك عن مدى اقتناع النساء بفكرة النقص الأنثوي. ويتم ذلك عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات المختلفة. في حين نجد أن

نسبة ٣٧.٠٥% من العينة ترين أن الدين أعطى المرأة الحق في تولي المناصب القيادية، ولقد تولت المرأة بالفعل العديد من المناصب فهي مديرة ووزيرة. أما النسبة الأصغر من العينة ١٨.٢٧% للائي لم يعرفن.

٢- يتبين من الدراسة أن نسبة ٦٨.٠٤ من العينة يرغبن في إنجاب الذكور والإناث معاً، مع وجود الرغبة في أن يكون المولود الأول ذكراً. يليها من يرغبن في إنجاب الذكور بنسبة ١٦.٤١%، ثم اللائي يرغبن في إنجاب الإناث بنسبة ١٥.٥٥%.

٣- توصلت الدراسة إلى أن من أسباب الرغبة في إنجاب الذكور: إن الولد هو سند الأسرة بنسبة ٥٤.١٢%، يليها أن الولد هو من يحمل لقب العائلة بنسبة ٣٥.٩٦%، يلي ذلك اللائي يرغبن في إنجاب الذكور؛ لأن الولد هو من يعول الأسرة بعد الأب، وبلغت نسبتهن ٣١.٢٦%، ثم اللائي يرغبن في إنجاب الذكور؛ لأن الولد يعمر بيت أبوه بنسبة ١٨.٠١%، يلي ذلك اللائي يرغبن في إنجاب الذكور؛ لأن الولد بيرفع من قيمة أمه بين الناس بنسبة ١٢.٦٩%. يلي ذلك اللائي يرغبن في إنجاب الذكور؛ لأن خلف البنات مسئولية بنسبة ٩.٠٦%.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه القيم الثقافية السلبية تقلل من شأن الفتاة، مما يجعلها تفقد الثقة بنفسها وترضى بالوضع الذي فرضه عليها ثقافة المجتمع.

٤- يتضح من الدراسة أن أغلبية العينة وبلغت نسبتهن ٥٢.٠٣% يرغبن في إنجاب البنات؛ لأن البنت تتسم بالحنان والعطف والطاعة ويمكن السيطرة عليها. وهكذا تنقل الأم لابنتها جميع صفاتها خلال عملية التنشئة الاجتماعية فتود الأم أن تكون ابنتها مطيعة؛ لأنها بنت.

يلي ذلك اللائي يرغبن في إنجاب الإناث؛ لأن البنت تساعد الأم في أعمال المنزل، وبلغت نسبتهن ٤٦%، ويكشف ذلك عن ارتباط المرأة بدورها التقليدي الذي تربت عليه؛ وبذلك تبتعد المرأة عن المشاركة السياسية.

يلي ذلك بنسبة متساوية اللائي يرغبن في خلفة الإناث؛ لأن البنت تستطيع أن تتحمل المسئولية داخل المنزل وخارجه، وأنها أصبحت مساوية للولد وبلغت نسبتهن ١٦.٧٦%.

يتضح مما سبق مدى تأثر النساء بالقيم التقليدية التي تنظر إلى المرأة على أنها كائن ضعيف يتسم بالخضوع، وأنه يمكن السيطرة عليه وتنشئته على قيم الطاعة التي تفقدها أي استعداد المشاركة في أي مجال سياسي أو اجتماعي.

٥- يتبين من الدراسة أن نسبة ٥٤.٦٥% من العينة يوافقن على المثل القائل "ضل راجل ولا ضل حيطة". ففي مقابل نسبة ٤٥.٦٥% من العينة لم يوافقن على هذا المثل.

٦- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٦٠.٠٤% من العينة يوافقن على هذا المثل؛ لأن الست متقدرش تعيش من غير راجل يحميها من كلام الناس. ويرجع "بارسونز" ذلك إلى عملية التنشئة الاجتماعية التي تخضع للقوالب الثقافية، والقيم السلوكية التي تلعب دوراً هاماً في تشكيل شخصية أنثوية مغايرة تماماً للشخصية الذكورية. ويؤكد ذلك أن نسبة ٤١.٤٣% من المبحوثات ترين أن الست ملهاش غير راجلها، حيث ترى المبحوثات أن المرأة تحتاج إلى الرجل في شئون كثيرة وخاصة إذا كانت المرأة لم تتلق أية خبرات ثقافية إيجابية في مرحلتي الطفولة والمراهقة.

أما النسبة الأقل وبلغت ١٤.٥٦% كانت للائي يوافقن على هذا المثل لأنهن تعودن على ذلك كما أنهن يرين أمهاتهن في ذلك الوضع، فالمرأة تظل طوال حياتها تحت تبعية السلطة الأبوية.

٧- توصلت إلى أن الوعي الثقافي لأفراد العينة يزداد بزيادة المستوى التعليمي لهن، حيث نجد إن من أسباب عدم موافقة المبحوثات على المثل القائل "ضل راجل ولا ضل

حيطة" إن المرأة أصبحت لها شخصية مستقلة. وكانت أقل النسب للائي يقرأن ويكتبن ١٣.٦٨%، يليها الأميات بنسبة ٢٠%، ثم المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٣٢.٦٤%، وأعلى النسب كانت للجامعيات ٣٣.٦٨%.

٨- يتضح من الدراسة آراء المبحوثات حول المثل القائل "الست ملهاش إلا بيتها"، ويتبين أن أغلبية العينة، وتبلغ نسبتهن ٧٦.١٧% يوافقن على هذا المثل، في مقابل نسبة ٢٣.٨٣% لا يوافقن عليه.

٩- في حين توصلت الدراسة إلى أن أغلبية العينة يوافقن على هذا المثل؛ لأن المرأة مكانها الأساسي هو البيت، وبلغت نسبتهن ٨٧.٨١%. كما يرين أنه طالما أن المرأة تزوجت فليس لها دور سوى رعاية بيتها، ويكشف ذلك عن مدى اقتناع المرأة بدورها الذي نشئت عليه وانسحابها من المشاركة السياسية. يلي ذلك وافقن على هذا المثل من أجل رعاية الأولاد، وبلغت نسبتهن ٤٩.٩٢%، حيث ترى المبحوثات أن دورهن كزوجات أهم بكثير من أي نشاط سياسي. هذا بالإضافة إلى أن قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة ضعيفة، وأكدت ذلك نسبة ٨.٣٦% من العينة.

١٠- توصلت الدراسة إلى أن الوعي الثقافي لأفراد العينة يزداد بزيادة المستوى التعليمي لهن، فنجد أن من أسباب عدم موافقتهن على المثل القائل "الست ملهاش إلا بيتها" هو إن المرأة قادرة على أن تقوم بأي نشاط آخر بجانب المنزل. وكانت أقل النسب للأميات ١١.٠٤%، يليها اللائي يقرأن ويكتبن والأقل من المتوسط بنسبة ١٩.٥٧%، ثم المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة ٢٩%، وأعلى نسبة للجامعيات، وكانت ٤٠.٣٩%.

خامساً: نمط التعليم وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

لاختبار تأثير نمط التعليم وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية. استخدم الباحث أسلوب تحليل الانحدار Regression analysis ، ويوضح جدول (١٤) ، (١٥) نتائج هذا الاختبار:

جدول (١٤)
نتائج تحليل الانحدار لمدى تأثير نمط التعليم وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	R2	مستوي الدلالة
المنسوب للانحدار	٢٠٣.٦	١	٢٠٣.٦	٣٥.١	٠.٧٩	٠.٠١
المنحرف عن الانحدار	٢٦١٨.٣	٤٤٨	٥.٨			
المجموع	٢٨٢١.٩	٤٤٩	-			

جدول (١٥)
ملخص نتائج تحليل الانحدار لتأثير نمط التعليم وعلاقته بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية

المتغير	المعامل البائي B	الخطأ المعياري للمعامل البائي	بيتا β	قيمة "ت"	مستوي الدلالة
الثابت	١٢.٢	١.٦	-	٨.١	٠.٠١
الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية	٠.٦١	٠.٥٩	٠.٧٩	٥.٧	٠.٠١

يتضح من الجدولين السابقين (١٤ ، ١٥) ما يلى:
أن قيمة " ف" وقيمة " ت " دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ مما يشير إلى تأثير نمط التعليم على الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية ويمكن تفسير ذلك على النحو التالي:

١- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٨١.٦١% من العينة يؤكدن أن المناهج الدراسية لا تساعد على خلق نوعاً من الوعي بالمشاركة السياسية، في مقابل نسبة ١٨.٣٩% من العينة يؤكدن أن المناهج الدراسية تساعد على خلق نوع من الوعي بالمشاركة السياسية.

٢- توصلت الدراسة على أن نسبة ٤٦.٩١% من العينة يؤكدن أن المقررات الدراسية تؤثر على تنمية وعيهن السياسي عن طريق تناول هذه المقررات للحياة السياسية ببساطة، يلي ذلك قيام المدرس بشرح المنهج ببساطة بنسبة ٤٥.٧٦% من العينة، وتعودهن على حرية الرأي والمناقشة مع المدرس بنسبة ٤١.٤٦%.

٣- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٦٤.٥% من العينة يؤكدن أن من أسباب عدم قدرة المقرر على تنمية وعيهن السياسي لاعتماده على الحفظ والتلقين، لأنه تعليم لا حواري يصادر حرية المتعلمين وبالتالي ينتج مثل هذا التعليم أفراد مفتقدين للمعايير التي تحكم العملية السياسية.

يلي ذلك نسبة ٤٦.٧٥% من العينة يؤكدن أن عدم وجود مقرر مخصص لدراسة الحياة السياسية قد أدى إلى عدم تنمية وعيهن السياسي. يلي ذلك نسبة ٢٩.١٣% من أفراد العينة يؤكدن أن عدم سماح المدرس لهن بالمناقشة والحوار في الأمور السياسية قد أدى إلى عدم تنمية وعيهن السياسي. ولكن افتقاد المدرس للثقافة السياسية وخوفه من الحديث في الأمور السياسية، يؤدي بالتالي إلى تجنبه لهذا الجانب.

يلي ذلك تناول المقرر للحياة السياسية بسطحية بنسبة ٢٢.٧٥% من العينة، ويكشف ذلك عن عدم قدرة المقرر الدراسي على تنمية الوعي السياسي بأهمية المشاركة. يأتي بعد ذلك اعتماد المقررات على الثقافة الغربية التي تحاول أن تبعد المرأة عن واقعها بنسبة ١٠% من العينة.

٤- يتضح من الدراسة أن نسبة ٥١.٤٤% من العينة لا يشتركن في الأنشطة الثقافية، في مقابل نسبة ٤٨.٥٦% من العينة يشتركن في هذه الأنشطة، والتي غالباً ما تقتصر على نشاط الإذاعة.

٥- تبين من الدراسة أن من أسباب عدم مشاركة أفراد العينة في الأنشطة الثقافية بالمدرسة أن المدرسة لم تشجعهن على المشاركة في هذه الأنشطة بنسبة ٥٠.٢١%، يلي ذلك اقتصار هذه الأنشطة على التدبير المنزلي بنسبة ٢٧.٨٤%، وذلك لأن التدبير المنزلي جزء من العمل التقليدي للمرأة. وهكذا تبث فكرة النوع الاجتماعي من خلال الأنشطة المختلفة.

يلي ذلك عدم معرفة أفراد العينة بكيفية المشاركة بنسبة ٢٠.٩٦% من العينة. كما أن الأنشطة الثقافية بالمدرسة لا تنمي الوعي الثقافي بنسبة ٢٠.٥١%، ويرجع ذلك إلى أن هذه الأنشطة تقتصر على نواحي معينة لا تنمي قيم المشاركة. يأتي بعد ذلك عدم اشتراك أفراد العينة بهذه الأنشطة؛ لأنها لا تمارس أساسا بنسبة ١٧.٠٢%، وبالتالي يفتقد الطلاب لمصدراً هاماً من مصادر تنمية الوعي السياسي.

أما النسبة الأقل كانت لاقتصار هذه الأنشطة على الذكور خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي بنسبة ٧.٥٣% من العينة، وكذلك عدم سماح الأسرة للفتيات بممارسة هذه الأنشطة خوفاً من اختلاط الذكور بالإناث بنسبة ٤.٦٧% من العينة.

٦- تبين من الدراسة أن نسبة ٩١.٠٧% من العينة لا يمارسن أي نشاط ثقافي في الجامعة، وذلك في مقابل نسبة ٨.٩٣% من العينة يمارس هذه الأنشطة. وتؤكد هذه النسبة على

أن أفراد العينة للخبرات الاجتماعية والثقافية التي تساعدهن على تنمية الوعي بالمشاركة في واقع الحياة السياسية.

٧- توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة لا يشاركن في الأنشطة الثقافية بالجامعة لانشغالهن بالدراسة بنسبة ٥٦.٥٣% من أفراد العينة. يلي ذلك نسبة ٣٥.٢٠% من العينة يؤكدن أن تعودهن على عدم الاختلاط بالرجال جعلهن يبتعدن عن الاشتراك في هذه الأنشطة.

يلي ذلك أن هذه الأنشطة يغلب عليها الطابع الاجتماعي بنسبة ٢٠.٤٦% من العينة، حيث أصبحت تقتصر على النشاط الترفيهي والرياضي، وتبتعد عن النشاط السياسي الذي يساعد على تنمية مهارات المشاركة السياسية.

يلي ذلك سيطرة الذكور على الأنشطة الثقافية بنسبة ٢٤.١٦% وهو ما يؤكد أن التنشئة الاجتماعية للإناث في مجتمع البحث تحصرهن داخل نطاق الأسرة، بينما تنشئ الذكر على أن دوره في المجال العام أو السياسي، وهو ما يؤكد على استمرار تبعية المرأة للرجل.

يأتي بعد ذلك عدم إيمان الطالبات بجدوى المشاركة بنسبة ١٥.٣٩% من العينة، وبذلك تكون الفتاة قد فقدت مصدراً هاماً من مصادر الثقافة السياسية؛ ويرجع ذلك إلى عدم تعودهن على أهمية المشاركة في هذه الأنشطة بنسبة ١١.٠٥% من العينة. أما النسب الأقل كانت لعدم إيمان أفراد العينة بالمشاركة في هذه الأنشطة بنسبة ٥.٤٧%، ويرجع ذلك إلى أن الاشتراك في هذه الأنشطة تضطرهن إلى الاختلاط بالرجال، وهو الشيء الذي ترفضه الأسرة. كما أن الأنشطة الثقافية من الأمور غير المسموح بها في الجامعة بنسبة ٣.٦٢%.

٨- توصلت الدراسة إلى أن من أسباب عدم اشتراك أفراد العينة في انتخابات اتحاد الطلاب، أنه لا يوجد إعلان عن هذه الانتخابات أو التوعية بأهميتها بنسبة ٥١.٤٧% من العينة. كما أن انتخابات الجامعة انتخابات شكلية؛ وذلك لأن أعضاء الاتحاد معروفين منذ البداية، لذلك يرى أفراد العينة أن اشتراكهن في هذه الانتخابات ليس له فائدة ٣٨.٦٣% من العينة. يأتي بعد ذلك بنسب متساوية ١٦.٨٤% من العينة اللائي يؤكدن أن الانتخابات الجامعية لا تعود عليهن بتنمية وعيهن السياسي. يلي ذلك بنسب متساوية أيضا ١٤.٨٣% من العينة اللائي يؤكدن على عدم إيمانهن بدور هذه الاتحادات، والنسب الأقل كانت لانشغالهن بالدراسة بنسبة ١٣.٨٨%.

٩- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٥٥.٧٣% من العينة يؤكدن أن سبب عدم قدرة الاتحادات الطلابية على تنمية المشاركة يرجع إلى أن أهداف هذه الاتحادات لا تنمي الثقافة السياسية. كما أن نسبة ٣٨.١٧% يؤكدن على ابتعاد أنشطة الاتحادات الطلابية عن تنمية النشاط السياسي، ويرجع أفراد العينة إلى أن إدارة الجامعة لا تسمح بممارسة النشاط السياسي بنسبة ٣٨.١٦%. وذلك يجعل برامج الاتحادات الطلابية غير مرتبطة بالحياة السياسية بنسبة ٣٨.٠٨%، ويؤدي ذلك إلى اهتمام هذه الاتحادات الطلابية بنواحي أخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعي بنسبة ٣٢.٩٢%، بالإضافة إلى أن غالبية أعضاء الاتحاد من الذكور بنسبة ١١.٣٩%.

١٠- توصلت الدراسة إلى أن نسبة ٧٧.٣٢% من العينة يؤكدن أن الأستاذ الجامعي ليس له تأثير على تنمية وعيهن السياسي من خلال المحاضرات، حيث يقتصر دور الأستاذ الجامعي على إلقاء المحاضرات فقط، في حين أكدت نسبة ٢٢.٦٨% من العينة أن الأستاذ الجامعي له تأثير على تنمية وعيهن السياسي.

١١- توصلت الدراسة إلى أن الغالبية العظمى من العينة بنسبة ٨٧.٩٣% المشاركة السياسية؛ في حين أكدت نسبة صغيرة من العينة ١٢.٧٠% أن المقررات الدراسية في الجامعة ساعدت على تنمية وعيهن بأهمية المشاركة السياسية.

١٢- ترى الغالبية العظمى من العينة بنسبة ٧٧.٣٥% أن المقررات الدراسية لا تحتوي على معلومات ثقافية ترتبط بتنمية الوعي السياسي، كذلك تأكيد المقررات الدراسية على الخضوع والطاعة للسلطة بنسبة ٢٢.٦٥%، ثم يلي ذلك تأكيد المقررات الدراسية على أن دور المرأة في المجتمع هو دورها كزوجة وأم بنسبة ١٨.١٩%. أما النسبة الأقل كانت لاختلاف التخصص الدراسي بنسبة ٧.٤٧%.

نتائج الدراسة وتوصياتها

أولاً : النتائج :

سيتم عرض نتائج الدراسة في ضوء أهدافها على النحو التالي:

أ – مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

١- توصلت الدراسة إلى أن غالبية أفراد العينة من السيدات الريفيات لم توافق على أن المشاركة السياسية من أهم وسائل تقدم المجتمع، كما أنها ليست من أولى مجالات مشاركتهن المجتمعية لأنها من وجهة نظرهم لا تغير شيء من الواقع، ولذلك لا يوجد اهتمام بما يجري من أحداث سياسية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومن وجهة نظر العينة أن هذه اللامبالاة السياسية وسيلة تصنعها الحكومة لإبعاد الشعب عن السياسة، ونتيجة لذلك ترى غالبية عينة الدراسة أن المواطنين ليس لديهم القدرة على التأثير في مجريات الأمور.

ويتفق ما سبق مع **تناول سيمان للاغتراب السياسي** من حيث أن الفرد المغترب لا يتمكن من تقرير مصيره، أو التأثير في مجرى الأحداث الكبرى أو في صنع القرارات المهمة التي تتناول شئون المجتمع، وبالتالي يصبح الفرد مغتربا سياسياً إذا ما شعر ينقص القدرة على التأثير في الأحداث السياسية والشئون العامة، ويؤكد على هذا أولسين حيث يرى أن الاغتراب السياسي يتكون من عنصرين: الأول شعور الفرد بعدم القدرة السياسية المفروضة عليه من عناصر خارجية، والثاني الشعور بالسخط السياسي من جهة الفرد للحرمان من هذه القدرة.

٢- توصلت الدراسة إلى أن غالبية عينة البحث لا ترى أن هناك ضرورة لأن يشارك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية لحماية مصالحهم، كما أنها لا تشارك في المسيرات والاحتجاجات التي تعبر عن آرائهن في الموضوعات السياسية، وذلك لأن غالبية عينة الدراسة ترى أن الاهتمام بالأمور السياسية حق للطبقة الحاكمة، وأصحاب المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يتفق غالبية أفراد العينة على عدم متابعة وتصفح المواقع الإليكترونية الخاصة ببعض رجال السياسة لمعرفة أرائهن السياسية أو متابعة جلسات مجلس الشعب، وبالتالي تفتقد غالبية أفراد العينة للمعلومات الكافية حول ما يجري في المجتمع من أمور سياسية.

وفي ضوء ذلك **يرى سيمان أن هذه حالة اغتراب معرفية** تعني إحساس الفرد بعدم فهمه للأحداث التي هو منغمس فيها، ونتيجة لذلك لا يعرف ماذا يريد القيام به، ويبدو هذا المظهر عندما لا يتوفر للفرد الحد الأدنى من المعايير الواضحة لاتخاذ القرار.

كما أن الدراسة الحالية لا تتفق مع سيمان فيما يقرره بأن الوسائل غير المشروعة مطلوبة، وأنه بحاجة لها لإنجاز الأهداف وأن هذه الحالة تنشأ عندما تتفكك القيم والمعايير الاجتماعية وتفشل في السيطرة على السلوك الفردي وضبطه، ولكن الدراسة توصلت إلى اللامعيارية من زاوية أخرى من حيث افتقاد الدراسة للمعايير الحاكمة للانغماس في مجريات الأمور

السياسية فمثلاً لم توافق غالبية عينة الدراسة على أن التصويت في الانتخابات واجب وطني.

٣- ينتج عن حالتي فقدان المعنى واللامعيارية السابقتين العديد من المظاهر السلبية متمثلة في العزلة واللاانتماء أو السخط والعجز السياسي وتمثل ذلك في أن غالبية أفراد العينة لا تشعر بالمزيد من حرية والديمقراطية أكثر مما سبق وبالتالي فلا يقومن بترشيح أنفسهن في انتخابات مجلس الشعب لأنهن لا تشعرن بالعدل والنزاهة في نتائج انتخابات مجلس الشعب، كما أنهن لا ترغبن في الانضمام لأحد الأحزاب السياسية أو المشاركة في المسيرات السلمية لأنها ليس لها قيمة للمجتمع، كما أن المؤتمرات والمناقشات السياسية ليس لها أي دور فعلي بل هي شكليات فقط، واتفق مع هذه النتائج من الصور المختلفة للعجز وفقدان القدرة السياسية العديد من الدراسات السابقة المطبقة على فئات مختلفة.

ب – التنشئة الاجتماعية والاغتراب السياسي للمرأة الريفية:

١- تبين من نتائج الدراسة أن هناك تمييز نوعي، حيث تهتم الأسرة بتعليم الولد أكثر من البنت، وذلك لأن ثقافة المجتمع تنظر لها من خلال شئون المنزل ورعاية الأبناء ففقط، لذلك نجد أن الأسر الريفية تهتم بتعليم بناتها من أجل الحصول على فرصة زواج جيدة، وتؤثر هذه النظرة للبنت على وعيها وتوجهاتها السياسية مما يجعلها غير قادرة على المشاركة في الحياة السياسية. **ووفقاً للاتجاه النسوي يتضح هنا دور التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الريفية** في إعلاء قيم الذكورة وتحديد الأدوار النوعية للأنثى مما أدى إلى تدني وضع الأنثى ورسم صورة نمطية لها.

٢- كشفت الدراسة عن أن المرأة الريفية في ثقافة المجتمع ضعيفة وتابعة، وذلك تجلي في أن الذكر هو المسئول عن اتخاذ أي قرارات تخص الأسرة أو الابنة بشكل خاص مثل: الاستمرار في التعليم، اختيار الزواج، المشاركة السياسية من عدمه. وبالتالي فإن الرجل في نظر المرأة كامل الإرادة والسيطرة عليها، وما هي إلا خادمة له وليس لها الحق في التصرف في أمورها، كما تعودت على أن المشاركة السياسية هي من اختصاص الرجال فقط، وبالتالي ينحصر دورها داخل دائرة الزواج والأولاد فقط.

وبالتالي فالدراسة الراهنة **تؤكد الاتجاه النسوي في دور العادات والتقاليد والسلطة الذكورية** في خلق معوقات تقف أمام المرأة الريفية وتحوي دون تحقيقها لذاتها وتثبط من قدراتها وتدفعها للعزلة والاغتراب.

٣- تبين من نتائج الدراسة أن الأسرة الريفية ليس لديها الرغبة في تعليم بناتهن مبادئ المشاركة في الحياة السياسية وجدواها وأهميتها، ويقوم النساء بدورهن بإعادة إنتاج هذه الثقافة والتوجهات، فتعلم بناتها أن المشاركة في الحياة السياسية لا يتناسب مع طبيعتها كأنثى، وبالتالي تتحدد لدى المرأة منذ صغرها أدوارها النمطية التي رسمتها لها الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الأدوار النمطية للمرأة. **ووفقاً للنظرية التفاعلية الرمزية** فإن ما سبق هو عملية يؤثر بها الفرد بتصرفاته على الآخرين، وتعد عملية التفاعل هي تلك الرابطة الخطيرة التي تربط بين الفرد والمجتمع فهي عملية تبادلية بين كلا الطرفين لأنها هي الوسيط الذي من خلاله يؤثر كلاً من الثقافة والمجتمع على سلوك الفرد بشكل مباشر.

ج – الثقافة الشعبية والاغتراب السياسي للمرأة الريفية:

١- كشفت الدراسة عن أن النساء الريفيات يقتنعن بوضعهن تحت سلطة الرجل؛ لذلك تنظر المرأة دائماً إلى نفسها باعتبارها كائن بيولوجي ضعيف في حاجة دائمة إلى الرجل لكي

يتكفل بها باعتباره المسئول عنها، ولقد اكتسبت المرأة هذه النظرة من أمها المتكيفة مع ثقافة المجتمع.

٢- كشفت نتائج الدراسة عن أن المرأة قد توحدت مع الثقافة السائدة والتي تفضل إنجاب الأطفال الذكور، لأن إنجاب الذكور يعطي قيمة للأم بين أفراد المجتمع، ويدعم هذا المثل القائم " يا مخلفة البنت يا شيلة الهم للممات". وبالتالي تظل "خلفة البنات" مرتبطة بالمشقة النفسية والقلق، ومما لا شك فيه أن ذلك يقلل من شأن المرأة ويجعلها أدنى من الرجل.

رابعاً: نمط التعليم والاغتراب السياسي للمرأة الريفية:

١- تبين من الدراسة عن أن المناهج الدراسية لا تساعد على المشاركة السياسية، ويرجع ذلك إلى أنها تتناول المشاركة السياسية بسطحية، كذلك اعتمادها على الحفظ والتلقين، بالإضافة إلى انفصال التعليم عن واقع المرأة ودوافع مشاركتها في الحياة السياسية.

٢- كشفت الدراسة أن النساء الريفيات لا يشاركن في الأنشطة الثقافية والسياسية الموجودة في المدرسة، وذلك لعدم اهتمام المدرسة بتشجيعهن على المشاركة في هذه الأنشطة. كما أن الأنشطة الثقافية التي تنمي الوعي الثقافي في المجتمع قد اختفت، وإن وجدت تكاد تقتصر على الأنشطة الترفيهية التي لا تدعم قيم المشاركة في الحياة السياسية.

٣- تبين من الدراسة أن الفتيات الجامعيات لم يكن لهن أي نشاط في الجامعة؛ وذلك لأن النشاط السياسي أصبح غير مسموح به في الجامعة، هذا بالإضافة إلى سيطرة الذكور على أغلب الأنشطة، كما أنهن لم يتعودن على الاهتمام بالمشاركة في هذه الأنشطة، ويمثل ذلك محفزاً لاغترابهن سياسياً.

٤- كشفت نتائج الدراسة أن الفتيات الجامعيات لم يسبق لهن المشاركة في انتخابات اتحاد الطلاب، وذلك لوجود العديد من المعوقات، والتي من بينها: إنه لا يوجد إعلان عن هذه الانتخابات أو التوعية بها، بالإضافة إلى عدم إيمان الفتيات أنفسهن بدور هذه الاتحادات؛ عدم تشجيع الأسرة على المشاركة.

ثانياً: التوصيات :

١- تجنب تصوير المرأة المشاركة في الحياة السياسية على أنها امرأة فاشلة في بيتها ومحاولة تصويرها في الأدوار الإيجابية والبناءة في المجتمع.

٢- تعريف المرأة بأهمية وقيمة مشاركتها في الحياة السياسية وقواعد وأشكال هذه المشاركة وذلك لتجنب اغترابها عن المجتمع ووقوعها فريسة في يد الجماعات المتطرفة.

٣- ضرورة توضيح القيم الدينية التي تحث على ضرورة احترام المرأة باعتبارها لها حقوق وعليها واجبات، كذلك توضيح القيم الدينية التي تحث على ضرورة أن يكون للمرأة دوراً في الحياة السياسية وعنصراً فاعلاً في المجتمع لوقايتها من الاغتراب.

٤- ينبغي إجراء عملية تطوير للمقررات الدراسية، وإضافة بعض المعلومات السياسية التي تساعد على تدعيم مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٥- تحسين الصورة السلبية للمرأة في المقررات الدراسية وذلك بوضع صور لنماذج نسائية مشرفة سواء في العمل السياسي أو الاجتماعي.

٦- تغيير طرق التدريس المتبعة حالياً على التلقين والحفظ، وضرورة إفساح المجال لتبادل الحوار بين المدرس والطلاب في الأمور السياسية.

٧- توعية الفتاة في المدرسة أو الجامعة بحقوقها من خلال الأنشطة داخل الأسر والاتحادات الطلابية.

٨- ضرورة مشاركة الطالبات في التنظيمات والاتحادات الطلابية، ويؤدي ذلك إلى إثراء وتنمية وعي الطالبات بأهمية المشاركة في الحياة السياسية.

٩- ضرورة أن تعمل السياسة الإعلامية على تغيير الثقافة السائدة والتي تقوم على بث قيم الخضوع، كذلك الأفكار الرجعية التي تعتمد على تفسيرات خاطئة للدين.

Abstract

Sociological analysis to some mechanisms of gender nd its relation with the political alienation of the rural woman

By Mohamed El- Sayed

The political alienation is considered one of the most important common idioms in the political life in the society, the relation of individuals with the political systems must be connected to achieve the shared goals between them, when this relation is separated the individuals will be isolated and feel with political alienation, so that the researcher tries to understand this phenomenon and knowing the relation between the gender and the political alienation of the rural women as an important group of the society.

The study used the social survey method by pervading on sample of rural women in some villages of Elsharkia Governorate, the researcher used the political alienation's indicators scale and questionnaire form about gender mechanisms and its relation with political alienation of the rural woman.

The study reached to that the rural woman suffers from qualitative discrimination during elevating the values of masculinity and limiting the qualitative roles of the female, that lead to low status of the female which pushes her to the isolation and the political alienation.

المراجـع

١- هاني الكرادسي: رؤية الشابات الريفيات لقضايهن، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص١٧.
٢- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٣-١٦٤.
٣- أسماء محمد حسن ربيع: التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات، ودراسة ميدانية في قرية مصرية، رسالة ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس، ٢٠١٤، ص٢٤.
٤- عبد الباسط عبد المعطي، مختار الهواري: علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص١١.
٥- فاتن أحمد علي عبد الرحمن: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، العولمة وقضايا المرأة والعمل، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث والخدمات المتكاملة بكلية البنات، تحرير عبد الباسط عبد المعطي، اعتماد علام، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢-٤ مارس ٢٠٠٢، ص٤٢.
٦- يوسف مراد: سيكولوجية الجنس، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٧.
٧- ستيفن روز وآخرين: علم الأحياء والأيديولوجيا والطبيعة البشرية، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، العدد ١٤٨، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٩، ص ص ١٧٩-١٨، ١٨٢.
٨- أمل أحمد فريد: الأبعاد الاجتماعية للعلاقة بين النوع الاجتماعي وفقر القدرة في المجتمع المصري، رسالة ماجستير، كلية الآداب (اجتماع)، جامعة المنوفية، ٢٠١٢، ص٩.
٩- المرجع نفسه: ص ١٠.
١٠- تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، برنامج الأمم المتحدة الألماني، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٠.
11- The International bank for reconstruction and development: A world bank policy research report. Engendering development. Washington, October 2001, p.2.

١٢- عصمت محمد حوسو: الجندر، الأبعاد الاجتماعية والثقافية، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق، عمان ٢٠٠٩، ص ٦٨، ٧٠.
١٣- صبحي بشري: المنطلقات الأساسية لتعريف النوع الاجتماعي، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: http://www.marocdroit.com
١٤- تقرير البنك الدولي: التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرأة في المجال العام، الطبعة العربية، واشنطن ٢٠٠٢، ص٥، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.worldbank.org
١٥- شيرين شكري: المرأة والجندر في الوطن العربي، المرأة والجندر، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٢، ص٩٤.
١٦- عزة شرارة بيضون: الرجولة وتغير أحوال النساء، الطبعة الأولى، المركز الثقافي العربي، المغرب، ٢٠٠٧، ص١٢.
١٧- عبداللطيف محمد خليفة: دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٢٩.
١٨- صلاح الدين جماعي: الاغتراب النفسي والاجتماعي وعلاقته بالتوافق النفسي والاجتماعي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، عمان، ٢٠٠٧، ص٤٠.
١٩- المرجع نفسه: ص٣٩.
٢٠- عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في سيكولوجية الاغتراب، مرجع سابق، ص٢٩.
٢١- السيد علي شتا: التنظيم الاجتماعي وظاهرة الاغتراب، دار الإصلاح للطباعة والنشر، الدمام، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤، ص٥٩.
٢٢- أيمن منصور أحمد: العلاقة بين التعرض للمواد التليفزيونية الأجنبية والاغتراب الثقافي لدى الشباب الجامعي المصري، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٣٦.
٢٣- مجدي الفارس: الخصائص النفسية الفارقة والمتعلقة بكثافة التعرض لبرامج التليفزيون الفضائية لدى الشباب الجامعي، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤، ص٥.
٢٤- محمود رجب: الاغتراب، دار المعارف، القاهرة، ط٤، ١٩٩٣، ص٥٨.
٢٥- حسن حماد: الاغتراب عند أريك فروم، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩٥، ص٤٧.
٢٦- ريتشارد شاخت: الاغتراب، ترجمة كامل يوسف حسين، دار شرقيات، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥، ص٧٥.
٢٧- صلاح مخيمر: مدخل الصحة النفسية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩، ص٩٣.
٢٨- محمود رجب: الاغتراب، مرجع سابق، ص ١٦.
٢٩- عبد اللطيف محمد خليفة: دراسات في سيكولوجية الاغتراب، مرجع سابق، ص٩٧.
٣٠- طارق عبد الوهاب: الاغتراب وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى طلاب الجامعة، بحث منشور بمجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلة العلمية لكلية الآداب، العدد السادس والعشرون، جامعة المنيا، ١٩٩٧، ص١٣٨.
٣١- إيمان البنا: العلاقة بين الاغتراب والعدائية لدى الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٨، ص٤٨.
٣٢- أحمد فاروق: عوامل الاغتراب السياسي بين الشباب في المجتمع المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٩٢، ص٥٥.
٣٣- حليم بركات: الاغتراب... إشكالية علاقة الفرد بالمؤسسات في المجتمع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٩٣.
٣٤- عطيات أبو العينين: شبابنا بين غربة واغتراب، دراسة نفسية للمشكلات الاجتماعية المعاصرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٨١.
35- Citrin, J. 1975: Personal and political sources of political alienation, British Journal of political sciense. Vol.5, p.2-3.
٣٦- طلعت إبراهيم وكمال الزيات، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٩، ص١١٩.
٣٧- السيد حافظ الأسود: الأنثروبولوجيا الرمزية دراسة نقدية مقارنة للاتجاهات الحديثة في فهم الثقافة وتأويلها، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص١٠١.
38- Gordon J. Direnzo: "Human Social Behavior-concepts and principles of sociology". Holtu. Rinehar Winston, 1990, p.29.
٣٩- أمل محمد: الأبعاد الاجتماعية والثقافية لرؤية الرجل للمرأة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص٦٤.
٤٠- أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، ط٣، القاهرة، ١٩٨٤، ص٢٦٢.
٤١- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢، ص١٥٢.

42- Adam Kuper, Jessicak Kuper: "The science Encyclopedia" Rout ledge, London, 1985, pp.843-844.
٤٣- أسماء محمد حسن ربيع: التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات، مرجع سابق، ص ١٢.
٤٤- إبراهيم عيسى: النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٧٢.
٤٥- علي عبد الرازق الجلبي: علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٦٧.
٤٦- سامية الساعاتي: الثقافة والشخصية، دار الفكر العربي، ط٤، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٧٨.
٤٧- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ط١، ت: محمد الجوهري وآخرون، القاهرة، ١٩٨٧، ص٧٥.
٤٨- حامد زهران: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٥، ص٢٠٧.
٤٩- إبراهيم عيسى: النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١٧٣.
٥٠- طلعت إبراهيم وكمال الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص١١٨.
٥١- أسماء محمد حسن ربيع: التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات، مرجع سابق، ص ١٦.
٥٢- السيد حافظ الأسود: الأنثروبولوجيا الرمزية، مرجع سابق، ص ١٠١.
53- Adam Kuper, Jessica Kuper: "The Social Science Encyclopedia" Rout ledge, London, 1985, pp.843-844.
٥٤- سارة جامبل: النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشافعي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢٥٣.
55- Beasley, Chirs, What is feminist? An introduction to feminist theory, Lond. Sage Publication, 1996.
٥٦- مارجو بدران: رائدات الحركة النسوية المصرية والإسلام والوطن، ت: علي بدران، المجلس القومي للترجمة، ٢٠٠٢، ص٤٠.
٥٧- فاتن أحمد علي، عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، في أحمد زايد وآخرون، المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٥.
٥٨- أسماء محمد حسن ربيع: التحديات الاجتماعية والثقافية لطموح الفتيات الريفيات، مرجع سابق، ص٢٠.
٥٩- سامية قدري: التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر، منشور في العولمة وقضايا المرأة والعمل، عبد الباسط – اعتماد علام، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص٤٣٩.
60- Charvel John, Feminism, London, J.M. Dent, sons LTD, 1982.
٦١- ميشيل مان وآخرون، موسوعة العلوم الاجتماعية، ت: عادل الهواري، سعد مصلوح، مكتبة الفلاح، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٦٨.
٦٢- سامية قدري: التيار النسوي والعمل الأكاديمي في مصر، مرجع سابق، ص٤٤٢.
٦٣- هناء المرصفي: الخطاب النسوي وتأويل قصص الأطفال غير التقليدية، دراسات معاصرة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٥٣.
٦٤- أحمد أبو زيد: المرأة المصرية بين خطاب التحرير والواقع، منشور في المرأة وقضايا المجتمع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٢٤.
٦٥- إسلام إمام محمد: التمييز الاجتماعي ومشكلات المرأة الأسرية، مرجع سابق، ص٢٨.
٦٦- فاتن أحمد: عرض تحليلي للاتجاهات الحديثة في دراسة المرأة، مرجع سابق، ص٣٥.
67- Steve Taylar, Sociology issues and debates, London, Macmillan press LTD, 1999.
68- Tomas M. Henslinc, sociology Adown-to earth approach, Boston: (Allyn and Bacom, Missions Department, 2007).
٦٩- علياء رافع: إسهامات النظريات الاجتماعية المعاصرة في دراسة النوع الاجتماعي، كلية البنات، جامعة عين شمس، ص٧.
٧٠- وجدان أبو القاسم محمد: الاغتراب الاجتماعي والسياسي لدى النخبة التنفيذية في المجتمع الليبي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ٢٠١٢، ص ٧٧-٨٢.
٧١- نبيل رمزي إسكندر: دون الاغتراب في اتجاهات الأمن الاجتماعي والأمن السياسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٨٢.
٧٢- إدريس عزام: بعض المتغيرات المصاحبة لاغتراب الشباب عن المجتمع العربي، دراسة استطلاعية على عينة من طلبة الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١، العدد ١، ١٩٨٩.

٧٣- عبد المطلب أمين قريطي، السيد الشخصي عبد العزيز: دراسة ظاهرة الاغتراب لدى عينة من طلاب الجامعة السعوديين وعلاقتها ببعض المتغيرات الأخرى، مجلة رسالة الخليج، العدد ٥، الرياض، السعودية، ١٩٩١.
٧٤- سهير محمد بسيوني: ظاهرة الاغتراب لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة طنطا، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة طنطا، ١٩٩٦.
٧٥- علي وطفة: المظاهر الاغترابية في الشخصية العربية، بحث في إشكالية القمع التربوي، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ٢، المجلد ٢٧، ١٩٩٨.
٧٦- إجلال إسماعيل حلمي: المقاييس ودراسة الاغتراب الاجتماعي في المجتمع المصري، في قضايا منهجية معاصرة ي علم الاجتماع والأنثروبولوجيا: تحرير محمود الكردي، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٨.
٧٧- سامية الساعاتي: اغتراب المرأة في العلم الاجتماعي عن المعاصر، تحليل اجتماعي لمظاهره وأسبابه، مؤتمر أولويات العلم الاجتماعي في القرن الحادي والعشرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، (١٦-١٧) مارس ٢٠٠٢.
٧٨- عمران علي مصطفى: الاغتراب والعنف، دراسة ميدانية على عينة من طلبة المدارس الثانوية بمحافظات غزة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣.
٧٩- ماجدة هاشم خليل: الاغتراب الاجتماعي لدى طلاب التعليم الثانوي العام، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات جامعة عين شمس، ٢٠٠٤.
٨٠- دعاء كمال الدين حسين: الاغتراب السياسي وعلاقته ببعض أنماط الشخصية لدى طلاب جامعة بني سويف، كلية التربية، جامعة بني سويف، ٢٠١٧.
81- Rabindra N. Kaungo 1990: "Culture and Work Alienation: Western Models and Eastern Realities International Journal of Psychology". Vol.250, No.25, pp.795-812.
82- Trusty, J. 1993: Alienation from School, Journal of research and Development in Education, Vol.26, No.4.
83- Seidman, J. 1995: The Relationship Alienation Sense of School Membership, Perception of Competence and Academic Achievement Among Middle School Students, Dissertation Abstract International, p.56.
84- Southwell, L. et al.: The electoral consequences of political alienation; Nonvoting and protest voting in the presidential race, Journal of social science, 1998. Vol.35, Retrieved 6/8/2017 from EPSCO host display, Academic search elite, on the world wide web: http://ehostvgw18.epent.com/fultextasp?hitnum.
85- Debe, R. et al.: Young people's voluntary and campaigning activities as sources of political education, Oxford review of education, 1999, Vol.25, Issue. 1, Retrieved 26/2/2016, from academic searsh elite, on the world wide web. http://ehostvgw6.epnet.com/delivery.asp?deliveryoption.
86- Karmben, G.; Transition of adolescent action orientations to voting behavior in early adulthood on view of a social-cognitive action theory model of personality, Journal of the international society of political psychology, 2000, Vol.21, N.2, Retrieved 3/8/2017 from the world wide web: http://www.polisci.umn.edu/polipsyc/journal/v21n2.htm.
87- E.Y. Beauford, M.E. Walker, Home Economics, College of Agriculture, at Fort Valley State University 2014.

مقياس مؤشرات الاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية

دكتور
محمد السيد شكر
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بورسعيد

في الصفحات التالية عدد من العبارات، والمطلوب منك قراءة كل عبارة من العبارات بدقة وعناية وفهم، وإبداء رأيك في كل منها على النحو التالي:

١- إذا كانت العبارة تنطبق عليك وتعبر عما تشعر به تماما، ضع أمامها علامة (√) في خانة موافق.

٢- إذا كانت العبارة تنطبق عليك وتعبر عما تشعري به إلى حد ما، ضع أمامها علامة (√) في خانة إلى حد ما.

٣- إذا كانت العبارة لا تنطبق عليك ولا تعبر عما تشعري به، ضع أمامها علامة (√).

- وتأكدي أن أجابتك ستكون في سرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- يمكنك كتابة اسمك إذا رغبت في ذلك.

ونشكرك لحسن تعاونك وحسن ثقتك.

م	العبـــارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق
١	أعتقد أن المشاركة السياسية من أهم وسائل تقدم المجتمع اجتماعياً واقتصادياً			
٢	أحب قراءة الكتب السياسية وأتابع أحدثها.			
٣	تأتي المشاركة السياسية في المرتبة الأولى من مجالات اهتماماتي.			
٤	المشاركة السياسية واجب وحق في آن واحد لكل مواطن مصري.			
٥	اعتبر أن المشاركة السياسية لا تغير شيء من الواقع وأنها شكلية.			
٦	أحرص على متابعة نشرات الأخبار ومشاهدة البرامج السياسية كل يوم.			
٧	أهتم بالأحداث السياسية المحلية والإقليمية والدولية باستمرار.			
٨	اللامبالاة السياسية وسيلة تصنعها الحكومة لإبعاد الشعب عن السياسة.			
٩	أعتقد بأن المواطنين لديهم القدرة على التأثير في مجريات الأمور السياسية في المجتمع.			
١٠	اشترك في جلسات الحوار والمناقشات السياسية.			
١١	يجب أن يشارك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية.			
١٢	أشجع زملائي على المشاركة في انتخابات المجالس المحلية.			
١٣	أشعر بزيادة وعيي السياسي بعد ثورة ٢٥ يناير.			
١٤	الاهتمام بالأمور السياسية حق للطبقة الحاكمة فقط.			
١٥	أؤمن بأن المشاركة السياسية من أهم دعائم الحكم الديمقراطي.			
١٦	أشارك في المسيرات والاحتجاجات التي تعبر عن آرائي في الحياة السياسية.			

١٧	المشاركة السياسية من قبل المواطنين تدل على وعيهم			
م	العبـــارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق
١٨	أعتبر أن التصويت في الانتخابات واجب وطني.			
١٩	أقوم بتصفح المواقع الإلكترونية الخاصة ببعض رجال السياسة لمعرفة آرائهم وأنشطتهم السياسية.			
٢٠	أشعر بالمزيد من الحرية والديمقراطية الآن أكثر مما سبق.			
٢١	المشاركة السياسية حق لذوي المستوى الاقتصادي والاجتماعي المرتفع فقط دون غيرهم من أفراد الشعب.			
٢٢	أتابع القرارات الخاصة بجلسات مجلس الشعب.			
٢٣	لدي قدر لا بأس به من المعلومات حول ما يجرى في بلدي من أمور سياسية.			
٢٤	شعوري بالانتماء إلى بلدي لم يظهر قبل الثورة لعدم إتاحة الفرصة لي للمشاركة في الحياة السياسية.			
٢٥	أقوم بترشيح نفسي في انتخابات مجلس الشعب أو انتخاب أحد المرشحين.			
٢٦	أرى أن الديكتاتورية هي الحل الأمثل لردع الفوضى.			
٢٧	أعتقد بأن متابعة أحوال المجتمع السياسية أمر غير هام.			
٢٨	كنت أشعر بأنني غريب في وطني ليس لي أي رأي قبل الثورة.			
٢٩	أشعر بالعدل والنزاهة في نتائج انتخابات مجلس الشعب.			
٣٠	متابعة نشرات الأخبار تزيد من وعي الأفراد وتسهم في تكوين آرائهم وثقافتهم.			
٣١	أشعر الآن بقيمتي بعد الثورة ولذلك أشارك في الانتخابات.			
٣٢	يمكن أن أؤجل أي عمل من أجل أن أشارك في مسيرة سلمية أو وقفة احتجاجية.			

م	العبـــارة	موافق	إلى حد ما	غير موافق
٣٣	المظاهرات السياسية لا تمثل قيمة في المجتمع.			
٣٤	لا أخشى بعد الثورة الانضمام إلى أحد الأحزاب السياسية.			
٣٥	لا أشعر بالندم بعد ما أقول رأيي بصراحة عما يحدث من أمور سياسية في المجتمع.			
٣٦	قراءة الجرائد اليومية توسع مدارك الأفراد وتزودهم بالمعلومات السياسية.			
٣٧	أؤيد الإضرابات والاحتجاجات التي يقوم بها الأفراد للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.			
٣٨	أفضل انتخاب الأشخاص الذين يعبرون عن مصالح الشعب كله دون التحيز لفئة معينة.			
٣٩	أشارك في جمع تبرعات مادية من أجل حزب سياسي أنتمي إليه.			

٤٠	المشاركة السياسية وسيلة لضياع الوقت.			
٤١	لا يستطيع الأفراد تغيير أي أمور سياسية مهما قاموا بمظاهرات واحتجاجات ومسيرات			
٤٢	أؤمن بدور المرأة في العمل السياسي والاجتماعي.			
٤٣	أقوم بالإدلاء بصوتي في الانتخابات بالرغم من كثرة الزحام.			
٤٤	أرى أن المشاركة السياسية حق لكل الناس وليس لشخصيات بعينها.			
٤٥	المشاركة السياسية من أهم دعائم الديمقراطية			
٤٦	أرى أن المؤتمرات والمناقشات السياسية ليس لها أي دور فعلي بل هي شكليات وديكورات فقط.			

استمارة استبيان

تحليل سوسيولوجي لبعض آليات النوع الاجتماعي وعلاقتها بالاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية

دكتور/ محمد السيد شكر

مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب – جامعة بورسعيد

أولاً : البيانات الأساسية :

١- الاسم (اختياري) :

٢- الديانة : مسلم مسيحي

٣- السن : ( )

٤- الحالة التعليمية :

- أمي
- يقرأ ويكتب
- أقل من المتوسط
- متوسط
- فوق المتوسط
- جامعي
- فوق الجامعي

٥- الحالة الاجتماعية :

- أعزب
- متزوجة ولا تعول
- متزوجة وتعول
- مطلقة ولا تعول
- مطلقة وتعول
- أرملة وتعول

٦- المهنة :

- ربات بيت
- طالبة
- تعمل بالحكومة
- تعمل بالقطاع الخاص
- إدارة عليا

- أعمال حرة
- مهن تخصصية
- بدون عمل

٧- الدخـل: يذكر الدخل

ثانياً: العلاقة بين آليات النوع الاجتماعي والاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

أ - التنشئة الاجتماعية والاغتراب السياسي لدى المرأة الريفية:

٨- هل الأب أو الأم كانوا بيفرقوا في المعاملة بينك وبين أخوك؟

أ – نعم (١) تسأل س (٩)
ب – لا (٢)

٩- ما هي مظاهر التفرقة بينكم؟

أ – عدم الاهتمام بالمشاركة في الأنشطة المجتمعية بالنسبة للبنت.
ب – الأولوية في التعليم للولد.
ج – وضع حدود لصداقة البنت.
د – التسامح والتساهل مع الولد في أخطائه دون البنت.
هـ - تعويد الولد على أنه صاحب القرار في الأسرة.
و – أخرى تذكر.

١٠- من صاحب القرار في الأسرة؟

أ – الأم.
ب – الأب.
ج – الأخت الكبرى.
د – الأخ الأكبر.
هـ - جميع أفراد الأسرة.

١١- هل كانت الأسرة تربي ابنتها على ما يلي؟

أ – القدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.
ب – الاعتماد على نفسها.
ج – المشاركة في الحياة السياسية بصورها المختلفة.
د – ضرورة مشورة الأب أو الزوج في أي قرار.
هـ - الحوار والمناقشة مع الآخرين.

١٢- هل تأخذ الأسرة قراراً يخصك دون مناقشتك؟

أ – نعم (١) تسأل (١٣)، (١٤)
ب – لا (٢) تسأل (١٥)

١٣- مثل ماذا ؟

أ – استكمال تعليمي من عدمه.
ب – اختيار الزوج.
ج – عدم السماح باشتراكي في أي أنشطة اجتماعية أو ثقافية في المجتمع.
د – التخصص الذي أرغب في دراسته.
هـ - المهنة التي أريد أن أعمل بها.
و – أخرى تذكر.

١٤- وليه قبلتي كده؟

أ – لأن أبويا لا يسمح بالمناقشة من البنات.
ب – لأني معرفش أخذ قرار لأني متعودتش على كده.

ج – لأن أخويا هو الكبير ولازم أسمع رأيه في الأمور التي تخصني.
د – لأن رأي أبويا هو الصح ولازم أعمل بيه.
هـ - لأني تربيت على احترام رأي الأكبر مني.
و – أخرى تذكر.

١٥- وانت ليه مقبلتيش فرض أي رأي عليكي؟

أ – لأني اتعودت على حرية الرأي والمناقشة من أسرتي.
ب – لأني مفروض أقول رأيي بكل حرية في حوار محترم.
ج – لأن الرأي بيخص حياتي.
د – لأن ده حق من حقوقي الشخصية.
هـ - لأن الأسرة بتتيح لي فرصة سماع رأيي وتعمل به.
و – لأني الكبيرة ودايماً ياخدوا برأيي في أي أمر.
ز – أخرى تذكر.

١٦- يا ترى لك أي مشاركة سياسية؟

أ – نعم (١) تسأل رقم (١٧)
ب – لا (٢)

١٧- طيب إيه نوع المشاركة ديه؟

أ – الترشح للمناصب السياسية.
ب – تقلد منصب سياسي أو إداري.
ج – العضوية في الأحزاب السياسية.
د – المشاركة في المظاهرات السياسية والاحتجاجات السلمية.
هـ - المشاركة في الحملات الانتخابية للأحزاب.
و – المشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين.
ز – المشاركة في المناقشات السياسية غير الرسمية.
ح – المشاركة في الاجتماعات السياسية العامة.
ط – التصويت.
ي – الاهتمام العام بالسياسة.
ك – أخرى تذكر.

١٨- هل الأسرة كانت بتشجعك على المشاركة في أي نشاط سياسي؟

أ – نعم (١)
ب – لا (٢) تسأل رقم (١٩)

١٩- ليه الأسرة ماكنتش بتشجعك على المشاركة السياسية؟

أ – لأن البنت مصيرها للزواج والبيت فقط.
ب – علشان كانوا بيعودوني على أن السياسة من اختصاص الرجال وليس البنات.
ج – لأن أبي لا يسمح لي بالخروج من المنزل أو المشاركة في أي نشاط سياسي أو غيره.
د – لإيمان الأسرة بعدم جدوى المشاركة.
هـ - لأن أبي وأمي لا يفهمون الكثير عن أهمية المشاركة السياسية والمجتمعية.
و – لأن أمي كانت بتهتم بتعليمي شغل البيت.
ز – أخرى تذكر.

٢٠- هل يساوي أبوكي بينك وبين أخوكي في التعليم؟

أ – نعم (١)

ب – لا (٢) تسأل رقم (٢١)

٢١- ليه ماكنش فيه مساواة؟

أ – أبويا فضل تعليم اخواتي الذكور لأنهم الأهم.
ب – علشان على قد حالنا اقتصادياً ومفيش دخل لتعليم الصبيان والبنات.
ج – علشان البنت مسيرها بيت جوزها.
د – علشان الولد هينفع الأسرة لو اتعلم وشغل وظيفة كويسة.
هـ - المدرسة ماكنتش قريبة من البيت وما ينفعش أبعد بعيد.
و – علشان أمي كانت بتحتاجني في شئون البيت.
ز – ماكنش فيه وعي بتعليم البنات.
ح – أخرى تذكر.

٢٢- هل تحبي تعلمي بنتك المشاركة في المجتمع؟

أ – نعم (١) تسأل س (٢٣)
ب – لا (٢) تسأل س (٢٤)

٢٣- ليه عايزه تعلميها كده؟

أ – علشان المشاركة حق لكل إنسان سواء في النواحي السياسية أو الاجتماعية.
ب – علشان عايزها تبقى شخصية قيادية وليها مستقبل.
ج – علشان ده اللي أنا اتحرمت منه وعايزها تبقى أحسن مني.
د – أخرى تذكر.

٢٤- ليه مش هتعلمي بنتك كده؟

أ – علشان دي حاجة مش هتعود عليها بفايده ومصيرها بيت جوزها.
ب – علشان ده شغل الرجال فقط.
ج – علشان هتواجه مضايقات كثيرة لو خرجت من البيت.
د – علشان ده بيرهق البنت.
هـ - أخرى تذكر.

ب - الثقافة الشعبية والاغتراب السياسي لدى المرأة في العشوائيات:

٢٥- هل المجتمع أعطى المرأة حقها في:

أ – التعليم.
ب –العمل.
ج – الملكية الخاصة.
د – المشاركة السياسية.
هـ - تولي المناصب القيادية.

٢٦- لما تجوزي تحبي تخلفي بنات ولا ولاد؟

أ – ذكور (١) تسأل رقم (٢٧)
ب – إناث (٢) تسأل رقم (٢٨)
ج – الاثنين معاً (٣) تسأل رقم (٢٧، ٢٨).

٢٧- ليه عايزه الولاد؟

أ – علشان الولد هو اللي بيشيل اسم العائلة.
ب – علشان الولد هو سند أبوه وأمه.
ج – علشان خلف البنات مسئولية كبيرة.
د – علشان الولد بيرفع من قيمة أمه بين العائلة والجيران.
هـ - الولد هو اللي بيعول الأسرة ويصرف على أخواته.

و – الولد بيعمر بيت أبوه بعياله.
ز – أخرى تذكر.

٢٨- ليه عايزه البنات؟

أ – علشان البنت تقدر تتحمل المسئولية.
ب – علشان البنت بقت زي الولد.
ج – لأن البنت حنونة على أبوها وأمها.
د – علشان البنت هتساعدني في البيت وتريحني.
هـ - أخرى تذكر.

٢٩- ضل راجل ولا ضل حيطه "إيه رأيك في المثل ده"؟

أ – نعم (١) تسأل رقم (٣٠)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٣١)

٣٠- ليه إنت موافقة على المثل ده؟

أ – علشان الست ملهاش غير جوزها وده اللي تربيت عليه.
ب – علشان ده اللي وشفت أمي عليه.
ج – علشان الست متقدرش تعيش من غير راجل علشان كلام الناس؟
د – أخرى تذكر.

٣١- ليه أنت مش موافقة على المثل ده؟

أ – لأن ده بيخلي المرأة ضعيفة ومعتمدة على الراجل في أي حاجة وغير مسئولة.
ب – لأن المرأة أصبحت لها شخصية مستقلة حاجة وغير مسئولة.
ج – لأن المرأة أصبحت لها نفس حقوق الرجل.
د – أخرى تذكر.

٣٢- طيب والمثل ده "الست ملهاش إلا بيتها؟"

أ – نعم (١) تسأل رقم (٣٣)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٣٤)

٣٣- ليه موافقة؟

أ – لأن قدرتها على المشاركة المجتمعية تكون ضعيفة.
ب – لأن الست مكانها الطبيعي هو البيت.
ج – علشان أراعي الأولاد وربيهم.
د – أخرى تذكر.

٣٤- ليه مش موافقة؟

أ – علشان الست ممكن تحقق أشياء كثيرة ناجحة من خلال مشاركتها.
ب – علشان الست لازم تحقق ذاتها.
ج – لأن الست قادرة على أن تقوم بأي وشخصيتها بجانب البيت.
د – أخرى تذكر.

ج - التعليم والاغتراب السياسي لدى المرأة في العشوائيات :
(أسئلة خاصة بالمؤهلات المتوسطة والعليا)

٣٥- هل المناهج الدراسية لها دور في تكوين الوعي السياسي في الحياة العامة؟

أ – نعم (١) تسأل رقم (٣٦)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٣٧)

٣٦- كيف أثرت المناهج على تنمية وعيك السياسي؟

أ – علشان المدرس كان بيشرح ببساطة.
ب – علشان المنهج كان بيتناول الحياة السياسية والعامة.
ج – علشان اتعودنا على حرية الرأي والمناقشة في المدرسة.
د – أخرى تذكر.

٣٧- لماذا لم تؤثر المناهج من وجهة نظرك؟

أ – لأنه لا يوجد منهج مخصص عن الحياة السياسية.
ب – لأن المناهج بتتناول المشاركة في الحياة السياسية بسطحية وسلبية.
ج – علشان المدرس مبيسمحش بالمناقشة والحوار في المدرسة.
د – علشان المنهج بيعتمد على الحفظ.
هـ - أخرى تذكر.

٣٨- هل كان المدرس يساوي في المعاملة بين الأولاد والبنات في المدرسة؟

أ – نعم (١)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٣٩)

٣٩- ما هو الاختلاف في وجهة نظرك؟

أ – عدم السماح بالمناقشة والحوار في الأمور السياسية.
ب – أبعاد البنات من المشاركة في الأنشطة المختلفة في المدرسة.
ج – التشديد على عدم الاختلاط بين الأولاد والبنات.
د – التفرقة في المعاملة من جانب المدرسين.
هـ - أخرى تذكر.

٤٠- هل كان فيه أنشطة ثقافية وسياسية في مدرستك؟

أ – نعم (١) تسأل رقم (٤١)
ب – لا (٢)

٤١- هل كنت بتشاركي فيها؟

أ – نعم (١)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٤٢)

٤٢- ليه ما بتشاركيش؟

أ – لأن ده كان بيقتصر على الأولاد فقط.
ب – لأن المدرسة ماكنتش بتشجع على المشاركة في أي شيء.
ج – علشان التدبير المنزلي كان ليه أولوية واهتمام أكثر.
د – علشان أبويا ميسمحش بكده.
هـ - علشان ماكنتش أعرف أشارك إزاي.
و – علشان ما كنتش بأشارك أساساً.
ز – أخرى تذكر.

(أسئلة خاصة بالمؤهلات العليا):

٤٣- هل تشاركين في انتخابات اتحاد الطلاب؟

أ – نعم (١) تسأل رقم (٤٤)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٤٥)

٤٤- ليه بتشاركي؟
أ – لأن الانتخابات حق من حقوقي ولازم استخدمه.
ب – لأن لي أصدقاء مرشحين في الانتخابات.
ج – لأني تعودت على أن يكون لي دور في داخل الجامعة.
د – أخرى تذكر.

٤٥- ليه مبتشتركيش؟
أ – لأن مافيش إعلان عن هذه الانتخابات والتوعية بأهميتها.
ب – لأني لا أؤمن بدور هذه الانتخابات في أحداث أي شيء.
ج – دور البنت مهمش في مشاركات الحياة الجامعية.
د – لأنها لا تعود علي بتنمية وعي بأهمية المشاركة في الحياة السياسية.
هـ - فيه معوقات بتفرغ الانتخابات من مضمونها.
و – لأنها انتخابات شكلية وليس لها أي قيمة.
ز – لأني منشغلة بالدراسة ونجاحي فقط.
ح – أخرى تذكر.

٤٦- هل أنشطة الاتحادات الطلابية لها تأثير على واقع الحياة السياسية في المجتمع؟
أ – نعم (١)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٦٧)

٤٧- إيه أسباب عدم قدرتها على تنمية المشاركة في واقع الحياة السياسية في المجتمع؟
أ – ابتعاد أنشطتها عن المجتمع بنواحيه المختلفة السياسية أو الاجتماعية.
ب – لأنه يغلب عليها الطابع الاجتماعي وليس السياسي.
ج – إدارة الجامعة لا تسمح بممارسة النشاط السياسي داخل الجامعة.
د – لأن غالبية أعضاء الاتحاد من الأولاد.
هـ - لأنها لا تنمي الوعي السياسي.
و – لأنها غير مرتبطة بالواقع السياسي.
ز – أخرى تذكر.

٤٨- هل الأستاذ الجامعي له تأثير على التثقيف السياسي للمرأة من خلال محاضراته التعليمية؟
أ – نعم (١)
ب – لا (٢)

٤٩- هل المناهج الدراسية لها دور في تنمية الوعي الثقافي والسياسي للمرأة؟
أ – نعم (١)
ب – لا (٢) تسأل رقم (٥٠)

٥٠- إيه سباب عدم قدرتها على تنمية الوعي السياسي والثقافي؟
أ – لأنها لا تحتوي على معلومات تهتم بتنمية الوعي السياسي.
ب – لأنها تركز على دور المرأة كزوجة وأم فقط في المجتمع.
ج – تأكيدها على ضرورة الخضوع والسلطة الأبوية.
د – أخرى تذكر.